|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2018 الاجتماع الأخير، دبي، 27 أكتوبر 2018** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 10** | **الوثيقة C18/40-A** |
|  | **23 يوليو 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| المراجَعة الخارجية للحسابات | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  يتناول تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجَعة البيانات المالية لعام 2017.  **الإجراء المطلوب**  يدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2017 **والموافقة** على الحسابات في صيغتها المراجَعة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](https://www.itu.int/dms_pub/itu-s/opb/gen/S-GEN-REG_RGTFIN-2010-U5-PDF-a.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |

  
Corte dei conti

**تقرير المراجع الخارجي للحسابات  
  
  
  
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)  
  
مراجَعة البيانات المالية لعام 2017**

**22 يونيو 2018**

**جدول المحتويات**

مقدمة 5

شهادة المراجعة 7

بنية البيانات المحاسبية 10

بيان الوضع المالي لعام 2017 10

الأصول 10

الأصول الجارية 10

التدفقات النقدية وما يعادلها 10

تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف 11

الاستثمارات 11

المستحقات 11

المستحقات الجارية الأخرى 12

المخزونات 12

الأصول غير الجارية 12

الممتلكات والمنشآت والمعدات 12

مباني مقر الاتحاد 13

سجل الأصول 14

الأصول غير المادية 14

الخصوم 14

الخصوم الجارية 14

الموردون والدائنون الآخرون 14

الإيرادات المؤجلة 14

الأرصدة الاحتياطية 15

القروض والديون المالية 15

الخصوم الجارية الأخرى 15

الخصوم غير الجارية 15

ملخص مزايا الموظفين 16

مزايا الموظفين طويلة الأجل 16

مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 16

مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 16

تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول 17

الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: التباينات عند التطبيق 18

مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد) 18

صافي الأصول 18

بيان الأداء المالي لعام 2017 19

الإيرادات والنفقات 19

الموظفون 19

ترشيد وظيفة سداد استحقاقات الموارد البشرية 19

تدعو الحاجة إلى سياسة تخطيط القوى العاملة 20

المشتريات 22

التمديد التلقائي للعقد المبرم 22

شراء عقود تنطوي على نفقات تقديرية تقل عن 20 000 فرنك سويسري 23

مراقبة أوامر/عقود الشراء المبرمة في حال التخلي عن المنافسة 24

تعزيز شفافية عملية المشتريات منخفضة القيمة 24

إعلان عدم تضارب المصالح في إجراء المشتريات ذات القيمة المنخفضة 25

مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة 25

إطار الأخلاقيات 26

مبيعات المنشورات 26

بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 26

جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 27

مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2017 27

صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد 27

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية 28

وحدة المراجَعة الداخلية (IAU) 28

متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 28

الملحـق 1 - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة 29

الملحق II - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة 43

# مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجَعة الحسابات التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي في المادة 28 من *اللوائح المالية* (طبعة 2010) والصلاحيات الإضافية.

ويبلغ هذا التقرير المجلس بنتائج مراجَعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرنا ضمن عملية المراجَعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2017 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

ويحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأجرينا مراجَعة الحسابات للسنة المالية 2017 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات (INTOSAI)، وإلى نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، ووفقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

وقد خططنا أنشطة العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وقمنا، على أساس العينة، باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال المراجَعة على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وتم في أثناء عملية المراجَعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد آلاسان با، رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجَعة الحسابات في 19 يونيو 2018.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجَعة الخارجية فيما يتصل بتعليقات الأمين العام لإدراجها في هذا التقرير، أحاطنا الأمين العام علماً بواسطة زملائه بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته. وقد وردت تلك التعليقات في 22 يونيو 2018 وأدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

لقد قمنا بمراجَعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن حسابات المنظمة فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2017، والتي قدمت امتثالاً للمادة 28 من *اللوائح المالية (طبعة 2010)*.

وقد أدرج في البيانات المالية تقرير للإدارة يشير إلى حسابات السنة المالية 2017، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية في 26 مارس 2018، وهو يشكل جزءاً أساسياً من وثائق المراجَعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2017، الذي وقعه الأمين العام في 26 مارس 2018.

وفي 16 مارس 2018، أبلغ الأمين العام رئيسنا بأن الإدارة قد اكتشفت حالة احتيال في مكتب إقليمي لا يشمله نطاق المراجَعة التي أجريناها.

وأفاد الأمين العام لاحقاً بأن التحقيق الذي أجرته الإدارة قد خلص إلى أن الاحتيال الناجم عن تضارب في المصالح في مجال المشتريات قد ارتُكب على مدى عدة سنوات؛ بيد أن تأثيره على الوضع المالي لعام 2017 لم يكن ذا شأن.

واستناداً إلى اللوائح والقواعد المالية للاتحاد، في الملحق 1 بالمادة 28 (الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجَعة الخارجية للحسابات) في الفقرتين 6. ج)، ط)، ووفق المعيار الدولي للمراجَعة (ISA) 240 والمعيار الدولي للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات (ISSAI) 1240، قمنا بتحليل المعلومات المقدمة، وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن المبلغ المعني لم يؤثر مادياً على حسابات عام 2017 ككل. وأكدت الإدارة أن مزيداً من التدابير يجري اتخاذها.

وفيما يتعلق بأحكام المعيار ISA 240، حيث "*يقوم المراجع بإبلاغ المكلّفين بالإشراف الإداري بحالة الاحتيال وبأي مسائل أخرى تتعلق بالاحتيال تكون، حسب تقدير المراجع، ذات صلة بمسؤولياتهم*" (الفقرة 42)، نُذكِّر بأن جزءاً من ملاحظاتنا الحالية والسابقة والمقترحات والتوصيات اللاحقة كان الغرض منه تعزيز إطار الرقابة الداخلية بهدف منع الاحتيال والإدلاء ببيانات مادية كاذبة في مجال المشتريات.

وقد أبرزنا نتائج نشاط المراجَعة الذي قمنا به في شكل "توصيات" و"مقترحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن المقترحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ولكن من حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يكلف الأمين العام، بناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بتنفيذ "مقترح" حيثما يُعتبر ضرورياً.

كما قمنا بمراجَعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2017، طبقاً للفقرة 6 من *"يقرر"* من القرار 11 (غوادالاخارا، 2010).

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من كياسة وعون من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين طلبنا منهم المعلومات والوثائق.

  
Corte dei conti

# شهادة المراجعة

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التي تتألف من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2017، وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وجدول التدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2017 فضلاً عن الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا، تَعرض البيانات المالية المصاحبة بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حتى 31 ديسمبر 2017، وأداءه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

الأساس الذي يقوم عليه الرأي

لقد أجرينا المراجَعة طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجَعة الحسابات، في مجال مراجَعة البيانات المالية، تستند مباشرةً إلى المعايير الدولية للمراجَعة (ISA). وتطبق مؤسسة كورتي دي كونتي أحكام المعايير الدولية للمراجَعة حيثما كانت متماشية مع الطبيعة المحددة لما تقوم به من مراجَعة. ويرد مزيد من الوصف لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في القسم الخاص من تقريرنا الذي يتناول مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجَعة البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الاتحاد وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالمراجَعة التي أجريناها للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجَعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى

الأمين العام للاتحاد هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتألف المعلومات الأخرى من عرض "المؤشرات المالية الرئيسية" التي يبينها الأمين العام في تقديمه لتقرير الإدارة المالية.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى ولا نعرب عن أي شكل من استنتاجات التأكيد بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالمراجَعة التي أجريناها للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر، عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات غير متسقة مادياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي اكتسبناها من المراجَعة، أو فيما إذا كانت تبدو غير صحيحة مادياً. وإذا استنتجنا، استناداً إلى العمل الذي أجريناه، أن هذه المعلومات الأخرى تشوبها مغالَطة مادية، يتعين علينا الإبلاغ عن ذلك. ولا شيء لدينا نبلّغ عنه بهذا الصدد.

مسؤوليات الأمين العام للاتحاد والمكلفين بإدارة البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وعن نظام الرقابة الداخلية حسبما يراه ضرورياً لتمكين إعداد بيانات مالية لا تشوبها أي أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتصلة بالاستمرارية واستعمال مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كان الأمين العام ينوي تصفية المنظمة أو وقف الأنشطة أو إذا كان لا يملك بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

ويتولى المكلّفون بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للاتحاد.

مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجَعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، وإصدار تقرير المراجِع الذي يتضمن رأينا. ويمثل التأكيد المعقول درجة عالية من التأكيد ولكنه لا يضمن أن مراجعةً أجريت وفقاً للمعايير الدولية للمراجَعة ستكشف دائماً أخطاء مادية في حال وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر جسيمة إذا كان من الممكن أن نتوقع بشكل منطقي أنها ستؤثر، سواء منفردةً أو مجموعةً، على القرارات الاقتصادية للمستعملين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من المراجَعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجَعة، فإننا نتحلى بالاحترافية خلال كامل عملية المراجَعة سواء تعلق الأمر بالحكم على البيانات أو التشكك فيها. كما أننا نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، ووضع إجراءات المراجَعة وتنفيذها استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجَعة الكافية والمناسبة لتوفير أساس لرأينا. وخطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أعلى من خطر عدم اكتشاف تلك الناتجة عن الخطأ، إذ يمكن أن ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو المغالطات التفسيرية أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجَعة من أجل وضع إجراءات مراجَعة تكون ملائمة في ظل هذه الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للاتحاد.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والبيانات المبلغة ذات الصلة التي تقدمها الإدارة.

• الخروج باستنتاج بشأن مدى ملاءمة استعمال الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجَعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان يوجد عدم يقين مادي بخصوص أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة بشأن قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله. وفي حال استنتجنا وجود عدم يقين مادي، نكون مطالبين باسترعاء الانتباه، في تقرير مراجعتنا، إلى البيانات المبلغة ذات الصلة الواردة ضمن البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت هذه البيانات المبلغة غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجَعة المتحصل عليها حتى تاريخ تقرير المراجَعة. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف الاتحاد عن مزاولة أعماله.

• تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك البيانات المبلغة، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض هذه البيانات بأمانة.

ونتواصل مع المكلّفين بالإشراف الإداري فيما يخص نطاق المراجَعة وتوقيتها المخطط لهما ونتائج المراجَعة المهمة، من بين عدة أمور أخرى، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية حدّدناها أثناء المراجَعة.

تقرير بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوةً على ذلك نرى أن معاملات الاتحاد التي عُرضت علينا أو التي اختبرناها كجزء من مراجعتنا، كانت، في جميع الجوانب الهامة، متماشية مع اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد وسلطته التشريعية.

وطبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (المادة 28) والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجَعة الخارجية للحسابات (الملحق I بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً بشأن أعمال المراجَعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2017.

أبرز الوقائع

نسترعي الانتباه إلى واقع أن بيان الوضع المالي يكشف عن نقص صافي الأصول (482,5– مليون فرنك سويسري) ناجم بشكل أساسي عن تأثير الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على المدى الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 638,4 مليون فرنك سويسري. وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة، وأكدت لنا أنها ستقوم بمراقبة فعالية هذه التدابير. ولا يُعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

روما، 22 يونيو 2018

*انجيلو بوسيما  
رئيس مؤسسة كورتي دي كونتي*

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أُعدت وعُرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2017 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2016 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2016 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرةً في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛

• جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2017؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي لعام 2017

## الأصول

2 في عام 2017 بلغت الأصول مقدار 372,8 مليون فرنك سويسري، مراوحةً في مكانها بنسبة (%1– في المائة) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2016 (373 مليون فرنك سويسري).

3 وتتألف من أصول جارية بمقدار 271,9 مليون فرنك سويسري، تمثل نسبة 72,9 في المائة من مجموع الأصول (بعد أن كانت تمثل نسبة %72,1 في عام 2016)، وأصول غير جارية بمقدار 100,9 مليون فرنك سويسري، تمثل %27,1 من مجموع الأصول (%27,9 في عام 2016). ويحدَّد الأساس المستخدم في تقييم الأصول في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 2).

## الأصول الجارية

4 في عام 2017 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 271,9 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 3,0 مليون فرنك سويسري (%1,1+) مقارنةً بعام 2016 (268,9 مليون فرنك سويسري). وبتفحص التحركات في الأبواب الفرعية، نلاحظ أن الزيادة الإجمالية تعزى إلى زيادة في "التدفقات النقدية وما يعادلها" (26,9+ مليون فرنك سويسري) يقابلها انخفاض في الاستثمارات (33,6– مليون فرنك سويسري)؛ وقد ظل مبلغ "مستحقات المعاملات التبادلية" متشابهاً (-0,1 مليون فرنك سويسري) بينما زادت "مستحقات المعاملات غير التبادلية" (11,7+ مليون فرنك سويسري)؛ وانخفضت "المستحقات الأخرى" (-1,9 مليون فرنك سويسري) وظلت قيمة المخزونات كما هي تقريباً (0,1+ مليون فرنك سويسري).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 شهد الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 135,3 مليون فرنك سويسري، زيادة بنسبة %24,8 مقارنةً بمبلغ 108,4 مليون فرنك سويسري في عام 2016، وكان يشمل النقد المتاح وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2017. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (39,8+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %69,1 من مجموع الباب الفرعي و"الحسابات المصرفية الجارية بعملات أجنبية" (14,8+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %23,9 من مجموع الباب الفرعي. ونجمت الزيادة عن تحويل من باب "الاستثمارات" نتيجة سياسة التنويع التي استُهلت في عام 2015. ويرد بيان مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 6 في تقرير الإدارة المالية.

6 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2017. وتحققنا من أن الأرصدة قد سُجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت في التأكيدات الواردة من المصارف. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من مصرفين فقط. ولاحظنا التحسن المستمر في الوضع مقارنةً بالسنوات السابقة، ونحن نقر بالجهود التي بذلتها الإدارة لتمكيننا من الحصول على جميع التأكيدات، ومع ذلك فقد حدّ ذلك من عملنا في هذا المجال.

7 وبالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة التي لم ترد، زوّدتنا إدارة الاتحاد بنسخة من البيانات حتى 31 ديسمبر 2017 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

### تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف

8 نتيجة مراجعتنا لتأكيدات المصارف، وجدنا كما في السنوات الماضية، اختلافات بين قوائم التوقيعات المعتمدة التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي والقوائم التي تلقيناها من المصارف. وبسبب عدم تلقينا جميع التأكيدات اللازمة، لم نتمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن التوقيعات. ونعترف بأن الإدارة اتخذت إجراءات عاجلة في هذا الشأن، متواصلةً مع المصارف المعنية لتسوية مظاهر الاختلاف.

## الاستثمارات

9 في عام 2017 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 65,0 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 33,6 مليون فرنك سويسري (51,7– في المائة) مقارنةً بعام 2016 (65,0 مليون فرنك سويسري)، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2017. ويرد في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق والسبب الداعي إلى قرار خفض الاستثمارات في عام 2017.

10 وفي الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 4 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة والسيولة والسوق.

## المستحقات

11 بلغت المستحقات الحالية، سواء أكانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية بمقدار 97,1 مليون فرنك سويسري في عام 2017 مقارنةً بمبلغ 85,5 مليون فرنك سويسري في عام 2016. ومثلت %35,7 من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بحوالي %31,8 في عام 2016.

12 وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وأي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

13 أما المستحقات غير الجارية، الموضحة كذلك في الملاحظة 8، فقد اقتصر حضورها على معاملات غير تبادلية، وبلغت 7,0 مليون فرنك سويسري (7,5 مليون فرنك سويسري في عام 2016). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2017 تماشياً مع المبادئ الموضحة في الملاحظة 2 في البيانات المالية.

## المستحقات الجارية الأخرى

14 يرد مبلغ 7,5 مليون فرنك سويسري (9,4 مليون فرنك سويسري في عام 2016) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية. ويسجَّل أعلى مبلغ تحت بند "حسابات المستحقات"، وهو ما يمثل، في المقام الأول، المصروفات المدفوعة مسبقاً المتعلقة بميزانية عام 2017.

## المخزونات

15 في عام 2017، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,66 مليون فرنك سويسري ما يمثل زيادة بمقدار 0,11 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2016 حيث بلغت القيمة الصافية 0,55 مليون فرنك سويسري. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 9 من تقرير الإدارة المالية التي تبين أن الزيادة ترجع أساساً إلى ارتفاع في المنشورات.

## الأصول غير الجارية

16 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2017 مقدار 100,9 مليون فرنك سويسري، حيث سجلت انخفاضاً بمقدار 3,2 مليون فرنك سويسري (%3,1–) مقارنةً بعام 2016 عندما بلغت 104,1 مليون فرنك سويسري وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى استهلاك مباني الاتحاد وتراجع الأصول غير المادية.

17 ويتألف هذا الباب من "الممتلكات والمنشآت والمعدات" بمقدار 99,0 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل %98,1 من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2016 كانت 101,4 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 97,5 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 1,0 مليون فرنك سويسري أو نسبة %1,0 من المجموع (2,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016، أو %2,5) و"الأصول قيد الإنشاء" التي كانت موجودة في عام 2016 كأحد بنود الأصول غير المادية (وفي عام 2017 بلغت قيمتها 0,9 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 0,9 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية). ويرد توضيح أول عنوانين فرعيين في الملاحظتين 11 و12 في تقرير الإدارة المالية، على التوالي. وفي الملاحظة 13، يظهر العنوان الفرعي "الأصول قيد الإنشاء" الذي لا يشير مبلغه إلا إلى بند "الأصول الأخرى قيد الإنشاء".

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

18 تبلغ قيمة هذا الباب 99,0 مليون فرنك سويسري، وكانت القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2017 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها استهلاك كل فئة مدرجة فيما يلي: المباني (سُجلت قيمة صافية بمقدار 97,7 مليون فرنك سويسري في عام 2017؛ وكانت 100,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016)؛ والمعدات (0,07 مليون فرنك سويسري في عام 2017؛ كما في عام 2016)؛ والأثاث (0,05 مليون فرنك سويسري في عام 2017؛ وكانت 0,02 مليون فرنك سويسري في عام 2016)؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات (1,1 مليون فرنك سويسري في عام 2017؛ وكانت 0,7 مليون فرنك سويسري في عام 2016). وهي موضحة في الملاحظة 11 في تقرير الإدارة المالية.

19 يقتضي المعيار IPSAS 1 أن يتم، في بيان الوضع المالي، قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة إلى القيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 ينص على ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

20 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

21 وجاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. واعتبر ذلك "التكلفة التاريخية"، وحُدد الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* الذي يبلغ 100 سنة لهيكل المبنى. أما الأرض التي للاتحاد عليها "حق في المساحة" مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني.

22 وفي السنة الأولى من ولايتنا أصدرنا التوصية رقم 3/2012، المتعلقة بإعادة التفاوض على اتفاق الدولة المضيفة. ونحن نتابع هذه التوصية: إذ شُكِّل في عام 2017 فريق عمل للاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف، مؤلَّف من ممثلين عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وكانتون جنيف (مالك الأرض)، والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)، لمناقشة حق الانتفاع بالأرض (droit de superficie) تحديداً، وعُقد أول اجتماع له في 15 نوفمبر 2017. وبعد وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، ينبغي تصويب القيم المحاسبية المتبقية بناءً على ذلك.

23 وفي الملاحظة 11 في البيانات المالية كانت المباني التي أُدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والملحق C، والكافتريا، ومبنى مونبريان. وفيما يتعلق بالمباني كما ذُكر أعلاه، فقد تغيرت القيمة المحاسبية الصافية من 100,56 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2017 إلى 97,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2017، وذلك بسبب إضافات بواقع 0,25 والاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3,1 مليون فرنك سويسري.

24 والاتحاد السويسري يمنح التمويل اللازم لإنشاء مبانٍ للمنظمات الدولية عن طريق "مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)" على شكل قرض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0. ويوفر كانتون جنيف الأرض مجاناً بموجب *"حق الانتفاع بالأرض"*. ويرد توضيح قيمة القرض المقدم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية.

### مباني مقر الاتحاد

25 وافق مجلس الاتحاد لعام 2016، بمقتضى المقرر 588 المؤرخ 10 يونيو 2016، على تبديل مبنى فارامبيه بمبنى جديد يستوعب أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج، مع الاحتفاظ بمبنى مونبريان وتجديده؛ واعتبر هذا الإجراء الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة، مع افتراض بيع موفق لمبنى البرج.

26 ويتواصل الإجراء بأكمله حالياً، لأن بعض الأمور فيما يتعلق ببيع البرج ينبغي توضيحها. وبمجرد اتخاذ القرار النهائي بشأن هدم مبنى فارامبيه، تتعين إعادة حساب اهتلاك قيمة هذا المبنى، كما هو مسجل في الحسابات، وفقاً للعمر المتبقي.

27 وبالإشارة إلى المبنى الجديد، تقتضي الضرورة أن تراعي المشاريع والدراسات الحالية احتياجات الاتحاد في الأجل الطويل، مثل تلك المتعلقة بالمكاتب وقاعات المؤتمرات وأماكن الخدمة ومرائب المركبات، وما إلى ذلك.

***التوصية رقم 1***

28 نوصي بأن تراعي الإدارة، في عملية تقييم المشاريع والدراسات المتعلقة بتنفيذ مبنى المقر الجديد، احتياجات الاتحاد لفترة طويلة الأجل، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية بالاتحاد.

***تعليقات من الأمين العام***

أخذ مجلس إدارة مشروع البناء علماً بهذه التوصية. وتهدف المناقشات والدراسات الجارية إلى دعم عملية صنع القرار بشأن عدد معين من الخيارات المتعلقة بتصميم المبنى الجديد وأبعاده وما إلى ذلك، والتي تستند إلى التوقعات بشأن عدد الموظفين (المعينين وغير المعينين) الذين يمكن أن يكونوا في الخدمة بتاريخ تسليم ذلك المبنى الجديد.

## سجل الأصول

29 حصلنا على قوائم الأصول ودققناها، وأجرينا تدقيقاً مادياً للمخزون على عينة من البنود المقيَّدة في سجل الأصول الثابتة. يرجى الرجوع إلى جداول متابعة توصياتنا واقتراحاتنا السابقة (انظر [الملحقات](#Annexes)).

## الأصول غير المادية

30 في عام 2017، بلغت الأصول غير المادية مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً بمقدار 1,6 مليون فرنك سويسري (%63,3–) مقارنةً بقيمتها في عام 2016 (2,6 مليون فرنك سويسري).

31 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 12 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول: ’1‘ التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها؛ ’2‘ البرمجيات الاعتيادية ورزم البرمجيات المحدّثة المستخدمة في الأنشطة التشغيلية للاتحاد.

## الخصوم

32 في عام 2017، بلغ مجموع الخصوم 855,3 مليون فرنك سويسري مما يمثل زيادة بمقدار 63,2 مليون فرنك سويسري (%8,0+) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2016 (792,1 مليون فرنك سويسري). وهي تتألف من:

 أ ) *خصوم جارية* بمبلغ 149,1 مليون فرنك سويسري تمثل %17,4 من مجموع الخصوم (وفي عام 2016، كانت تمثل %18,6 وتبلغ قيمتها الإجمالية 147,3 مليون فرنك سويسري).

ب) *خصوم غير جارية* تبلغ قيمتها الإجمالية 706,2 مليون فرنك سويسري تمثل %82,6 من مجموع الخصوم (وفي عام 2016، كانت الخصومغير الجارية تمثل %81,4 وتبلغ قيمتها الإجمالية 644,8 مليون فرنك سويسري).

## الخصوم الجارية

33 في عام 2017، كما يتضح أعلاه، بلغ مجموع الخصوم الجارية 149,1 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 1,8 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2016 (147,3 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية، كانت هذه الزيادة ترجع إلى أثر الزيادة في "الإيرادات المؤجلة" (5,3+ مليون فرنك سويسري) و"الموردون والدائنون الآخرون" (0,5+ مليون فرنك سويسري) و"الأرصدة الاحتياطية" (+0,2 مليون فرنك سويسري)، في حين حصل انخفاض في "مزايا الموظفين" (-0,9 مليون فرنك سويسري) وبوجه خاص في "الديون الأخرى" (-3,3 مليون فرك سويسري). ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

## الموردون والدائنون الآخرون

34 يظهر مبلغ 9,65 مليون فرنك سويسري (9,15 مليون فرنك سويسري في عام 2016) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية حيث تُسرَد البنود الفرعية الثلاثة: "الموردون" و"الودائع المستلَمة" و"العرابين المستلَمة".

## الإيرادات المؤجلة

35 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 134,3 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 129,0 مليون فرنك سويسري في عام 2016). ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بشأن الطلبات التي أُعدت في نهاية عام 2017 ليصار إلى نشرها في عام 2018. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 بتقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

36 في عام 2017، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 1,65 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 1,45 مليون فرنك سويسري في عام 2016). ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للمنازعات القانونية (نحو 1,15 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان (0,5 مليون فرنك سويسري). ويرد تقسيم مفصل للأرصدة الاحتياطية في الملاحظة 18 بتقرير الإدارة المالية.

37 وتغيرت الأرصدة الاحتياطية المخصصة للمنازعات القانونية من القيمة الأولية لعام 2017 (909 000 فرنك سويسري) إلى القيمة النهائية (31 ديسمبر 2017) البالغة 1 135 000 فرنك سويسري. والواقع أن الأرصدة الاحتياطية زادت بمقدار 546 000 فرنك سويسري واستُعمل مبلغ 226 000 فرنك سويسري.

## القروض والديون المالية

38 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %1,0 من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2017، وبوصفه طويل الأجل (41,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %5,9 من مجموع الخصوم غير الجارية). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 16 من تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 12 يناير 2018 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصوم الجارية الأخرى

39 في عام 2017 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" 0,2 مليون فرنك سويسري (1,1 مليون فرنك سويسري في عام 2016) و1,8 مليون فرنك سويسري (5,1 مليون فرنك سويسري في عام 2016) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.17 و19 من تقرير الإدارة المالية على التوالي.

40 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (51 000 فرنك سويسري، وكان 60 000 فرنك سويسري في عام 2016) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (175 000 فرنك سويسري، وكان 1 034 000 فرنك سويسري في عام 2016). ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حد كبير.

41 وتشمل "الديون الأخرى" المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" البنود الفرعية التالية: "الحسابات المستحقة الدفع"، و"المتفرقات المتعلقة بالموظفين" (وهي الوحيدة التي زادت من 651 000 فرنك سويسري في عام 2016 إلى 823 000 فرنك سويسري في عام 2017)، و"بضائع/فواتير مستلمة"، و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)".

## الخصوم غير الجارية

42 في عام 2017 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 706,18 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 61,33 مليون فرنك سويسري (%9,5+) مقارنةً بعام 2016 (644,85 مليون فرنك سويسري). وترجع هذه الزيادة بصفة إجمالية إلى الزيادة في مزايا الموظفين (63,2+ مليون فرنك سويسري، أي %11,0+ مقارنةً بعام 2016). ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

43 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة بشأن "القروض")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## ملخص مزايا الموظفين

44 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وقد بلغت قيمتها الإجمالية 638,6 مليون فرنك سويسري في عام 2017، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ***الخصوم*** | **السنة (بآلاف الفرنكات السويسرية)** | | **التغيير 2017-2016** | |
| ***2017*** | ***2016*** | **بآلاف الفرنكات السويسرية** | **%** |
| جارية | 226 | 1,094 | -868 | -%79,3 |
| غير جارية | 638,365 | 575,123 | 63,242 | %11,0 |
| **المجموع** | **638,591** | **576,217** | **62,374** | %10,8 |
| ***مكونات الخصوم غير الجارية*** |  |  |  |  |
| خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) | 617,250 | 551,911 | 65,339 | %11,8 |
| المعاشات التقاعدية | 54 | 54 | 0 | %0,0 |
| الاستقرار/الإعادة إلى الوطن | 12,485 | 14,667 | -2,182 | -%14,9 |
| الإجازات المتراكمة | 8,576 | 8,491 | 85 | %1,0 |
| المجموع | **638,365** | **575,123** |  |  |

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

45 كما يعرض الجدول أعلاه، في عام 2017 بلغ الباب الفرعي المعنون "الخصوم غير الجارية" (المرتبطة بمزايا الموظفين طويلة الأجل) نحو 638,3 مليون فرنك سويسري بزيادة مقدارها 63,2 مليون فرنك سويسري (%11+) مقارنةً بمبلغ 575,1 مليون فرنك سويسري في عام 2016. وهو ما مثل %90,4 من إجمالي الخصوم غير الجارية و%74,6 من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة إلى مزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (ASHI) (617,2 مليون فرنك سويسري، مقابل 551,9 مليون فرنك سويسري في عام 2016)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (12,5 مليون فرنك سويسري، مقابل 14,7 مليون فرنك سويسري في عام 2016)، والمبلغ المخصص للإجازات المجمعة (8,6 مليون فرنك سويسري، مقابل 8,5 مليون فرنك سويسري في عام 2016). ويرد في الملاحظة 2.17 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين طويلة الأجل.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

46 على النحو المبين في الفقرة السابقة، بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2017 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 12,5 مليون فرنك سويسري (مقابل 14,7 مليون فرنك سويسري في عام 2016) وقد حُسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي طلبتها الإدارة والتي أوضحها الخبير الإكتواري في تقريره الصادر في مارس 2017.

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

47 في عام 2017 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 617,2 مليون فرنك سويسري مما يمثل زيادة تبلغ 65,3 مليون فرنك سويسري (%11,8+) مقارنةً بمبلغ 551,9 مليون فرنك سويسري في عام 2016. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تحديث قاعدة الافتراضات الديمغرافية على الجدول الذي قدمته الأمم المتحدة، وكذلك إلى الانخفاض الطفيف في معدل الخصم. وقد أجرى هذا الحساب الخبير الإكتواري، بناءً على افتراضات إكتوارية.

## تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول

48 كان للمبلغ الكبير للخسائر الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (369,7 مليون فرنك سويسري) أثر شديد على صافي أصول الاتحاد ولهذا السبب قمنا، كما في السنوات الماضية، بالتركيز في جزء من أعمال المراجَعة التي قمنا بها على مدى صحة وموثوقية مبالغ مزايا الموظفين.

49 وتقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

50 وفي عام 2017، وقع اختيار الاتحاد على اعتماد المعيار IPSAS 39 الجديد بدلاً من المعيار IPSAS 25. والمعيار الجديد إلزامي اعتباراً من السنة المالية 2018، ولكن كان بوسع المنظمات تطبيق هذا المعيار مقدماً.

51 وفيما يلي الاختلافات الرئيسية بين المعيارين:

 أ ) إزالة خيار يسمح للكيان بتأجيل الاعتراف بالتغييرات في صافي خصوم المزايا المحددة ("نهج الممرات")؛

ب) إدخال نهج صافي الفائدة بشأن خطط المزايا المحددة؛

ج) تعديل بعض متطلبات الكشوف بشأن خطط المزايا المحددة وخطط أرباب العمل المتعددين؛

د ) تبسيط متطلبات المساهمات من الموظفين أو الأطراف الثالثة في خطة المزايا المحددة حيث تطبَّق تلك المساهمات على خطة إسهام بسيطة ترتبط بالخدمة؛

ه ) إزالة متطلبات برامج التأمين الاجتماعي المركَّبة.

52 وقد أخذت إدارة الاتحاد وخبيرها الإكتواري هذه الاختلافات في الاعتبار ولم تؤثر على حساب الالتزامات الإكتوارية في الاتحاد.

53 وعلى غرار السنوات الماضية، استعان فريقنا بخدمات مجموعة من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام المتخصصين في المزايا الاجتماعية. وأجرى خبراؤنا الإكتواريون استعراضاً بشأن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعام 2017 والتي نوقشت كما ينبغي مع الإدارة. ووجدنا أن هذه الافتراضات تتماشى مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتفق أيضاً مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا وقد تحققنا من صحتها.

54 ولإجراء المراجَعة الخاصة بهم، قام خبراؤنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها مكتب الخبير الإكتواري (AON Hewitt Consulting) الذي اختاره الاتحاد؛ كما أجروا تحليلاً متعمقاً بجميع التقديرات والافتراضات الإكتوارية من أجل التحقق من صدقها والمنهجيات المستعملة. وقد تعاونت الإدارة والخبير الإكتواري بشكل كامل خلال هذه العملية. وأكد العمل الذي قام به خبراؤنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير.

55 ونحيط علماً بأنه، أخذاً بالتوصية رقم 3 الواردة في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، بادرت الإدارة في عام 2016 بطلب عطاءات لاختيار خبير إكتواري جديد من أجل إجراء كامل الدراسة الإكتوارية والتقييمات الإكتوارية السنوية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (IPSAS 39 الآن). وكان AON Hewitt Consulting هو مكتب الخبير الإكتواري الذي وقع عليه الاختيار.

56 وفي ذلك التقرير، أوصينا، على وجه الخصوص، بأن تجري الإدارة دراسة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة: هذا ضروري للحصول على إجابات وحلول محتملة لمسألة التمويل الكافي من أجل ضمان عدم العجز، في المدى الطويل، في التمويل لنظام التأمين الصحي للاتحاد على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.

57 والدراسة مستمرة وهي حالياً في المرحلة الأولى. ونعترف بأن الإدارة تتعاون على أكمل وجه مع المراجِع الخارجي إذ تزودنا بجميع الوثائق المتعلقة بالدراسة لتمكيننا من التحقق، بدعم من خبرائنا الإكتواريين، من تحليل الحالة ومن فعالية الحل المقترح.

## الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: التباينات عند التطبيق

58 **ذكرنا في تقاريرنا السابقة أن عملية انفصال الاتحاد عن صندوق التأمين الصحي للموظفين، وهو نظام التأمين الصحي الذي تديره منظمة العمل الدولية والذي شارك فيه الاتحاد حتى عام** 2014**، لم يكن قد استُكمل بعد وذلك نتيجة وجود خلافات بين الوكالتين على المبلغ الذي يجب أن يدفعه الصندوق للاتحاد والذي يرتبط بنقطتين رئيسيتين هما:**

 أ ) كان يحق للأعضاء المؤمن عليهم في الاتحاد، بناءً على إجراء الانفصال، تقديم طلبات تعويض إلى الصندوق حتى تاريخ 31 يناير 2017. ولا عجب في أنه بعد مرور هذا التاريخ كانت لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمعالجة طلبات التعويض. وفرضت منظمة العمل الدولية على الاتحاد دفع التكاليف الإدارية الكاملة المترتبة عن خمسة شهور (حتى 31 مايو 2015) كأن جميع أعضاء الاتحاد طالبوا بتعويضات من الصندوق القديم. ويدفع الاتحاد بأن عدد الملفات المقدمة كان في الواقع ضئيلاً جداً ولا يمكن بالتالي فرض هذا القدر من التكاليف الإدارية على الاتحاد؛

ب) أما النقطة الثانية فترتبط بتصفية صندوق التأمين الصحي للموظفين الذي شارك الاتحاد في إنشائه وحرص على استمراره بدفعه مساهمة تبلغ %23 من مبالغ الصندوق: وافترض الاتحاد أنه وفقاً لمبدأ التناسب مع مساهمته ومبدأي المعاملة بالمثل والتضامن ستُدفع له نسبة مئوية من قيمة الصندوق المقدرة تتناسب مع نسبة المساهمة التي كان يدفعها للصندوق؛ ولم تقبل منظمة العمل الدولية هذا الأمر وقدمّت إليه مبلغاً أقل بكثير.

59 **وأبلغتنا الإدارة بتعذر التوصل إلى حل متفق عليه مع منظمة العمل الدولية؛ ولهذا السبب، عهدت المنظمتان بالبت في النزاع إلى محكم. ولم تكن نتائج التحكيم صدرت بعد في وقت المراجَعة التي أجريناها.**

## مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

60 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 54 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 120 المتصلة بذلك).

## صافي الأصول

61 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة إلى السنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2017 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 482,5– مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً مقارنةً بمبلغ 419,2– مليون فرنك سويسري في عام 2016.

62 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة إلى الفترة (17,1– مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يُظهر التحركات بصورة منفصلة لكل الأموال، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً عملية التوفيق المحاسبية بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 26).

د ) الملاحظة 2 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال الخارجية المخصصة"، والفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ‍ ) الملاحظة 3 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي.

# بيان الأداء المالي لعام 2017

63 يُظهر هذا البيان أن الإيرادات والنفقات التشغيلية والمالية للمنظمة مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت نتيجة الفترة عجزاً قدره 17,1– مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

64 بلغ مجموع الإيرادات 178,5 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 2 مليون فرنك سويسري (%1,2+) مقارنةً بعام 2016 (176,5 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى زيادة ’1‘ المساهمات الطوعية (0,4+ مليون فرنك سويسري، %3,7+)، و’2‘ الإيرادات التشغيلية الأخرى (2,5+ مليون فرنك سويسري، %5,9+)، بما في ذلك بصفة خاصة الزيادة في الإيرادات من خارج الميزانية المتعلقة بدعم المشاريع وبيع المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية. أما الاشتراكات المقررة، والبالغة 122,4 مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل %69,6 من إجمالي الإيرادات، فقد حققت انخفاضاً بمقدار 0,5 مليون فرنك سويسري (%0,4–) مقارنةً بعام 2016. ويرد التقسيم المفصل للإيرادات في الملاحظة 22 من تقرير الإدارة المالية.

65 بلغ مجموع النفقات 195,6 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل زيادة قدرها 7,4 مليون فرنك سويسري (%3,9+)، مقارنةً بعام 2016 (188,2 مليون فرنك سويسري). وزادت نفقات الموظفين، التي تبلغ 148,7 مليون فرنك سويسري وتمثل %76 من إجمالي النفقات، بمقدار 1,7 مليون فرنك سويسري (%1,2+) كما ورد في الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية.

## الموظفون

### ترشيد وظيفة سداد استحقاقات الموارد البشرية

66 كجزء من الفحوصات التي أجريناها بشأن الموظفين، استعرضنا عدداً من كشوف المرتبات تتعلق بموظفين اختيروا عشوائياً. وتضمنت عينتنا موظفين في فئتي الخدمة العامة والمهنيين، بعقود غير محددة المدة ومحددة المدة، في جنيف ومقرات العمل الميدانية. وقمنا بالتحقق من دقة المبالغ المدفوعة فعلياً إزاء حزمة الأجور ذات الصلة وبحثنا عن أدلة في ملفات الموظفين بخصوص أي من البدلات الممنوحة. وحدد تحققنا بعض التقصير في تحديث الوثائق الداعمة للبدلات. وأكدت الإدارة وجود تأخير في تحديث البيانات الإدارية، مما سيؤثر، وفقاً لتقديراتها، على حوالي مائة موظف. ونظراً لعدم مواكبة الملفات الشخصية للحالة الفعلية، لم يتح لنا التحقق من شروط الأهلية وتحديد ما إذا كان لذلك تأثير على الأرقام النهائية المدرجة في الحسابات.

67 وبوجه أعم، تأكدنا من تشتت تدفقات المعلومات المتعلقة بالموظفين في جميع أنحاء الاتحاد، إذ تكرر إدخال بياناتها في النظام في أكثر من موقع، بأرشيفات متوازية، ولا يوجد منها ما يضمن اكتمالها. وبالرغم من أن هذا الأسلوب من العمليات لم يسبب أي إرباك كبير حتى الآن، فإنه ينطوي على تسوية عسيرة للبيانات ويعرِّض الاتحاد لمحاذير عدم الاكتمال.

68 وشهد عام 2017 تنفيذ حزمة التعويضات الجديدة للموظفين في الفئات المهنية والفئات العليا، عملاً بالمقرر 593، الذي اعتمده المجلس في دورته لعام 2016 بهدف ضمان الاحتواء الشامل للتكاليف. وتألفت المكونات الرئيسية للحزمة من: جدول مرتبات بمعدل وحيد موحد، وتغييرات في الزيادات في الدرجات، وتغييرات في بدلات الإعالة، وخفض التعويض عن نفقات التعليم. واستُهل العمل بالحزمة الجديدة (باستثناء الخطة التعليمية) في 1 يناير 2017. ولكن في وقت زيارتنا في أبريل 2018، لم تكن معالجة البيانات المؤتمتة قد اكتملت بعد، وكان لا يزال يتعين إدخال بعض البيانات يدوياً (كان هذا الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لإعانات استئجار المساكن وبدلات الإعالة المساعدة). وفي ذلك الوقت، لم يكن من الممكن بعد التخلي عن التطبيقات القديمة.

69 وقد تتجسد مخاطر الأخطاء في وقت لاحق. وفي الواقع، ظهرت بعض الحالات غير الدقيقة بعد التنفيذ استدعت تصحيحات يدوية فيما بعد، خاصة فيما يتعلق بالمراسلات بين حالة التبعية في كشوف المرتبات والبيانات الشخصية المتعلقة بالوضع العائلي الفعلي. وهذا يتطلب تسوية لاحقة.

***التوصية رقم 2***

70 لتخفيف مخاطر أوجه عدم الدقة، نوصي بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(1 تنفيذ تدابير استثنائية (كتشكيل فريق مهام مخصص) لإزالة تراكم الملفات الشخصية في أقرب وقت ممكن؛

(2 ترشيد التدفقات في تخزين البيانات وإدارتها، وبالتالي تصحيح التشتت الحالي؛

(3 الاستثمار في موارد تكنولوجيا المعلومات، للاستغناء عن أي مدخلات يدوية تتعلق بحزمة التعويضات الجديدة، باتباع قائمة من الحالات الملحة المحددة مسبقاً؛

(4 تعزيز وظيفة دفع المرتبات بإدخال المزيد من الضوابط على كشوف المرتبات.

***تعليقات من الأمين العام***

التوصيات مؤيَدة بالكامل. وما برحت دائرة إدارة الموارد البشرية تعمل على سلسلة من الإجراءات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) بهدف معالجة المسائل المختلفة التي أثارها المراجعون الخارجيون، بما في ذلك:

- إعادة تنظيم دائرة الموارد البشرية، التي اكتملت في عام 2017؛

- استعراض سير الأعمال لتقييم العمليات والإجراءات القائمة، بهدف تبسيط العمليات القائمة وإنشاء العمليات الجديدة المطلوبة، لدعم تنفيذ حزمة التعويضات الجديدة، على سبيل المثال، (وعلى الأخص خطة منحة التعليم الجديدة)؛

- استكمال قائمة متطلبات شاملة من تكنولوجيا المعلومات، للتباحث بشأنها مع دائرة خدمات المعلومات، ولوضع خطة عمل تغطي أوجه النقص الموجودة في الأنظمة، وتطوير ميزات وظيفية جديدة، وأتمتة العمليات اليدوية القائمة، وتطوير المزيد من وظائف الخدمات الذاتية للموظفين (ESS)، وما إلى ذلك؛

- استعراض، وإذا لزم الأمر، إعادة تصميم، مشروع تقديم الطلبات إلكترونياً الذي أُطلق في عام 2010 لنزع الطابع المادي عن المعلومات التي تديرها دائرة إدارة الموارد البشرية، مع دمج هذه المعلومات في نظام إدارة معلومات أكثر قوة وشمولية.

### تدعو الحاجة إلى سياسة تخطيط القوى العاملة

71 أرجئ وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية بشأن الموارد البشرية، والتي قُدم مشروع إطار لها العام الماضي إلى المجلس، في أعقاب قرار مواءمتها، من حيث المضمون والتوقيت، مع القرارات الإجمالية التي سيوافق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين التالي بشأن الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد. وقد أجل ذلك تحديد خطة شاملة للموارد البشرية، والتي لا يمكن توقع تبلورها بشكل معقول إلا في ربيع عام 2019. وتمت الموافقة على آخر خطة استراتيجية للموارد البشرية في عام 2010 وغطت الفترة 2015‑2010. ولم يجرَ تحديث مرحلي لها، ولا حتى بعد المؤتمر في بوسان عام 2014. واعتبرت وحدة التفتيش المشتركة (2016) الخطة الحالية "غير كافية لإدارة الموارد البشرية على نحو استراتيجي"، ودعت إلى إجراء تقييم متعمق لتحديد الإجراءات المطلوبة من حيث التحسينات الاستراتيجية.

72 في غياب افتراضات وتوجيهات التخطيط الاستراتيجي، كانت توجهات إدارة الموارد البشرية مدفوعة في المقام الأول بالقيود الاقتصادية وحتمية تخفيض التكاليف التي حددها المؤتمر في بوسان عام 2014.

73 تقدم الوثيقة C18/45 تقارير عن المساهمة في الوفورات العامة بموجب كل تدبير من تدابير الكفاءة، على النحو المبين في الملحق 2 بالمقرر 5 (المراجَع في بوسان، 2014)، في الفترة 2019-2014. ومن مجموع الوفورات التي بلغت 54,7 مليون فرنك سويسري، والتي تحقق جزء منها بالفعل ويُتوقع أن يتحقق الجزء الآخر خلال فترة السنتين المقبلة، كان مبلغ 35,4 مليون فرنك سويسري (حوالي %65) يخص الموظفين: ويحتكم ذلك بشكل خاص إلى التدبيرين 5 و6 المذكورين في الوثيقة (تحقيق وفورات من التناقص الطبيعي للموظفين وإعادة توزيعهم وخفض رتب الوظائف الشاغرة وإيلاء الأولوية لإعادة توزيع الموظفين لتنفيذ أنشطة جديدة وإضافية). وأملى هدف احتواء التكاليف برنامج إنهاء الخدمة الطوعي أيضاً، حيث اعتُمد للتعويض عن الافتقار إلى الوفورات جراء الزيادة في سن الإلزامية للتقاعد.

74 وخلال السنوات الخمس الماضية، أدى مبدأ التعاقب الجزئي (عدم الاستعاضة عن مسؤول واحد متقاعد من 3) إلى انخفاض حاد في عدد الموظفين: وتظهر الإحصاءات انخفاضاً من 747 موظفاً في عام 2012 إلى 677 موظفاً في عام 2017. وجاء هذا أيضاً نتيجة برنامج الانفصال الطوعي: إذ غادر 30 شخصاً في عام 2017 وحده؛ وكان بعضهم يشغل مناصب حساسة، ولم يحضَّر أحدٌ ليخلفهم فيها.

75 ولم يؤثر هذا التخفيض على جميع الخدمات بالطريقة نفسها. ففيما يتعلق بالأمانة العامة، انخفض عدد الموظفين بمقدار 67 وحدة في 5 سنوات (من 414 في عام 2012 إلى 347 في عام 2017). ولكن ينبغي التأكيد على أن هذه القضية تتجلى عبر الاتحاد ليس من الناحية العددية فحسب، بل من الناحية النوعية أيضاً (فيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية للمنظمة).

76 وتطلَّب ذلك جهداً للتكيف من الأفراد العاملين في الخدمة. فتولى بعض الموظفين المهام المتعلقة بالوظائف التي جُمدت أو حتى تلك التي أُلغيت. وانطبق الشيء نفسه على الموظفين الذين رُشحوا إلى وظائف مخفَّضة الدرجة، نتيجة لتدابير الكفاءة، بحكم تشابه واجباتهم مع واجبات الموظفين الذين غادروا الاتحاد. وقد صاحب ذلك خفض في الأجور: فبالنسبة للموظفين في فئة الخدمات العامة، أثر الخفض على الأشخاص المعينين حديثاً فقط؛ أما الموظفون في الفئة المهنية، فقد طالهم الخفض على الفور، وتألف من حزمة التعويضات الجديدة المشفوعة بخفض المرتب بنسبة %3,8 اعتباراً من فبراير 2018. وقد أفضى ذلك إلى وابل من الدعاوى القضائية بشأن المسائل المتعلقة بالموظفين.

77 وفي الماضي، سلطنا الضوء على استخدام اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA) كحل مرحلي للحالات الحرجة، بما فيها الحالات المتعلقة بأداء المهام العادية. وتُظهر الإحصاءات انخفاضاً كبيراً في استخدام الاستشاريين الخارجيين في السنوات الثلاث الأخيرة: من أكثر من 400 عام 2015 إلى ما مجمله 147 في عام 2017، وكان 124 منهم يعملون لدى الأمانة العامة (كان عددهم 159 عام 2015). وتحمل مكتب تنمية الاتصالات هذا الانخفاض بشكل رئيسي (من 293 شخصاً بعقد خدمات استشارية واحد على الأقل في عام 2015 إلى 16 شخصاً في عام 2017). ورغم وجود إطار إجرائي صارم أصلاً للاستعانة بموظفين من خارج الملاك، لا تزال الضرورة تقتضي اتباع سياسة لضمان استمرارية الاتجاه الجديد ووضع معايير الاستخدام السليم لهذه العقود (المهلة الزمنية، المهام المتخصصة غير المتكررة، وما إلى ذلك.). وفي انتظار إعداد الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، لم يُتخذ قرار نهائي بشأن مشروع المبادئ التوجيهية لاستخدام اتفاقات الخدمة الخاصة الذي كان قد عُرض على المجلس للعلم في مايو 2017. وكما ورد في تقريرنا للعام الماضي، يرجَّح أن يسبب الخروج عن الممارسة الحالية مشاكل تشغيلية.

78 وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال مواصلة تخفيض عدد الموظفين في المستقبل القريب (بحدود 25 في المائة من الموظفين على مدى فترة 10 سنوات) قد ينطوي على مخاطر الهشاشة وانقطاع الاستمرارية. ولكن أرجئ التخطيط القصير والمتوسط الأجل لتعاقب الموظفين على المناصب إلى حين الموافقة على الخطة الاستراتيجية الشاملة للموارد البشرية.

79 ويتطلب هذا الوضع إجراءات عاجلة، حتى لا تتعرض المنظمة لخطر العجز عن تحقيق معايير الخدمة العالية المطلوبة بنجاح. وبعض المكاتب معرضة بالفعل للمخاطر، مثل مكتب الاتصالات الراديوية، حيث أدى خفض عدد الموظفين إلى غياب المديرين من فئة الإدارة الوسطى، مع انتماء العديد من الموظفين المهنيين إلى الفئة العمرية نفسها. وهؤلاء سيغادرون معاً، ما لم ينظَّم الوضع قبل ذلك بإجراءات تخفيف مناسبة.

80 وتظهر الصورة الإجمالية انخفاضاً تقوده القيود الاقتصادية الخارجية، مع قليل من الخيارات المدروسة من حيث الأولويات: ورغم أن إعادة التوزيع النوعية بين فئة الخدمات العامة والفئة المهنية قد نُفذت تدريجياً، وفقاً للتعليمات التي أصدرها المؤتمر في بوسان عام 2014، فقد ثبت بطء عمليات إعادة التوزيع وفق اعتبارات الجنسين والاعتبارات الجغرافية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الزيادة في سن التقاعد، وهو عامل يؤجل التغيير في تكوين القوى العاملة بمرور الوقت.

81 إن ما تدعو الحاجة إليه حقاً هي سياسة لتخطيط القوى العاملة تمسك بزمام وضع انخفاض عدد الموظفين الحالي وتستشرف المستقبل، فتفرز قرارات استراتيجية تتعلق بأمور من بينها التوظيف والترقية وتخطيط التعاقب على المناصب. وفي الخطة الاستراتيجية المستقبلية للموارد البشرية، لم يعد اتخاذ قرار بشأن الاستمرار أو عدم الاستمرار في سياسة تخفيض الموظفين يحتمل التأجيل. وفي أي حال، ينبغي عدم التعويل على حلول مرحلية من قبيل عقود اتفاق الخدمة الخاصة، أو المتدربين، أو طلبات أخرى تلتمس المرونة من الموظفين الحاليين.

82 ويبدو التريث ضرورياً لإعادة تشكيل الخدمات والعمليات القائمة سعياً إلى هوامش تحقق مكاسب في الكفاءة. وينبغي أن يراعي ذلك أيضاً ظروف العمل الجديدة التي ستنتج عن البناء والانتقال إلى المباني الجديدة.

83 وفي هذا الصدد، ينبغي الترحيب ببعض المبادرات الأخيرة، مثل تنفيذ أداة جديدة لتقييم الأداء الإلكتروني (النظام الإلكتروني لإدارة وتطوير الأداء)، في أبريل 2018، وهي تجمع بين تقارير التقييم الدورية للموظفين ذوي التعيينات الدائمة والمستمرة والمحددة المدة وبين تعريف المهارات المطلوبة للأداء الجيد للعمل المسنَد. وتهدف هذه الأداة، من بين أمور أخرى، إلى تحديد القدرات الكامنة لكل موظف وإتاحة فرص التطور المهني، مع مراعاة متطلبات وظيفته الحالية و/أو تطلعاته الوظيفية المستقبلية.

84 وترتبط هذه الأداة الجديدة بإطار الكفاءات المعمول به منذ عام 2017، والذي يُقصد منه أن يشكل مجموعة المهارات والكفاءات ويحدد الاحتياجات من حيث تدريب الموظفين. وفي الوقت الراهن، لم تتحدد سوى الكفاءات الأساسية والوظيفية، بينما لا يزال يتعين تحديد قائمة الكفاءات التقنية من خلال مواصلة التشاور مع الإدارات التقنية. وتقع على عاتق دائرة إدارة الموارد البشرية مسؤولية الحفاظ على هذه المجموعة وتطويرها.

***التوصية رقم 3***

85 نوصي بتنفيذ نشاط تحضيري مكثف يسبق الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، لكيلا يؤخَر تنفيذها عند اعتمادها في ربيع عام 2019. وينبغي أن يشمل ذلك: ’1‘ تحليل شامل للفجوة في المهارات فيما يتعلق بالإمكانات الداخلية للموارد المتاحة، بما في ذلك المهارات التقنية، استناداً إلى نتائج أداة التقييم الجديدة وإطار الكفاءات؛ ’2‘ تحديد المناصب الحساسة وإعداد خطة التعاقب عليها للأجلين القصير والمتوسط؛ ’3‘ تبسيط الخدمات والعمليات قبل تحديد العدد الأدنى من الموظفين المطلوب منهم الإيفاء بالوظائف المؤسسية، ’4‘ معايير التوظيف من الداخل مقابل التوظيف من الخارج واستخدام الموظفين من خارج الملاك والموظفين المؤقتين.

***تعليقات من الأمين العام***

هذه التوصية مؤيَدة. وتعد العناصر المدرجة في إطار الفقرات ’1‘ إلى ’4‘ جزءاً أساسياً من إعداد الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية المقرر تقديمها إلى دورة المجلس لعام 2019 للموافقة عليها، بناءً على الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد التي يوافق عليها مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في دبي.

## المشتريات

86 تمثل المشتريات جزءاً من النفقات التي خضعت للتحليل في الفقرة أعلاه وسجلت بوصفها "خدمات تعاقدية" و"استئجار وصيانة الأماكن والمعدات" و"المعدات واللوازم" و"نفقات بريد واتصالات وخدمات".

### التمديد التلقائي للعقد المبرم

87 أثناء المراجَعة، وجدنا أن هناك عقوداً ما زالت سارية منذ أكثر من خمس سنوات من تاريخ إبرامها. وتُجدَد هذه العقود تلقائياً كل عام، ما لم ينهِها أحد الطرفين المعنيين قبل تاريخ انتهاء الصلاحية.

88 وعلى أي حال، نرى أن الإدارة ينبغي أن تجري تقييماً للمورِّد وسعر السوق، قبل انتهاء مدة العقد الأولي، من أجل البت في تمديد العقود.

***التوصية رقم 4***

89 نوصي باعتماد سياسة/مبدأ توجيهي مفادهما (1 تجنب التمديد التلقائي للعقود السارية؛ (2 اعتبار أن الضرورة تقتضي إجراء تقييم للمورِّد/السوق، قبل أن تبت الإدارة في تمديد العقد.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على أن سياسة ينبغي أن تُعتمد بشأن عدم تمديد العقود تلقائياً. ويوافق الاتحاد أيضاً على أن تقييماً لأداء الموردين ينبغي إجراؤه قبل تمديد العقد. وإذا كان في العقد خيارات تمديد، ينبغي أن لا تدعو الضرورة لإجراء تقييم للسوق. ولكن إذا مُدد العقد بما يتجاوز خيارات التمديد، يمكن إجراء تقييم للسوق كجانب من جوانب تبرير مثل هذا التمديد.

### شراء عقود تنطوي على نفقات تقديرية تقل عن 20 000 فرنك سويسري

90 في الوقت الراهن، يحتكم شراء العقود التي تنطوي على نفقات تقديرية تقل عن 20 000 فرنك سويسري إلى الفقرة 1.1.2 ج في القسم 2 من الأمر الإداري رقم 14/06. أما الفقرة 2.2 ب)، ج في القسم 2 من الأمر الإداري رقم 14/06 فهي تنص على أن العقود التي تنطوي على نفقات تقديرية تساوي أو تزيد عن 50 000 فرنك سويسري ينبغي أن تقدمها شعبة المشتريات إلى لجنة العقود، بعد عملية تنافسية.

91 بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما ورد في الفقرة 2.2 ه)، ج في القسم 2 من الأمر الإداري رقم 14/06، هناك عتبة قدرها 50 000 فرنك سويسري ينبغي فوقها للجنة العقود استعراض العقود الجديدة المقترحة في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ إبرام العقد الأول.

92 وخلال المراجَعة، اكتشفنا أن موردين تلقوا في بعض الحالات، مئات أوامر الشراء التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري خلال السنوات الخمس الأخيرة.

93 وفي حالة واحدة على الأقل، فاق المبلغ التراكمي لأوامر الشراء هذه لمدة سنة واحدة 100 000 فرنك سويسري، مما يعني أنه وفقاً للإجراء المعمول به حالياً (الفقرة 2.2.2 ج في القسم 2 من الأمر الإداري رقم 14/06) أن "*عملية تنافسية دولية للعقد*" كان ينبغي تنفيذها وكان ينبغي الحصول على توصية من لجنة العقود.

94 ولذلك، فإن قواعد وإجراءات الاتحاد المعمول بها حالياً بشأن المشتريات، لم تطبق على الوجه الصحيح أو جرى تجاوزها بمحاذير تقسيم أوامر/عقود الشراء التي طلبتها الوحدات/المكاتب، وتقسيم المبالغ المالية ذات الصلة، من أجل تجنب تطبيق قواعد وإجراءات الشراء بالاتحاد حسب الأصول.

***التوصية رقم 5***

95 نوصي بأن تقوم الإدارة بتحسين الضوابط على أوامر/عقود الشراء التي ترسو مراراً وتكراراً على المورد نفسه من أجل الحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد أو عدم تطبيقها بشكل صحيح.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على استحداث ضوابط للحد من مخاطر تجاوز قواعد وإجراءات المشتريات لدى الاتحاد.

### مراقبة أوامر/عقود الشراء المبرمة في حال التخلي عن المنافسة

96 أثناء المراجَعة، اكتشفنا أن شعبة المشتريات لا تقوم حالياً بمراقبة (الرقم والمبلغ التراكمي المرتبط به) لأوامر الشراء أو عقود الشراء المبرمة (يدوياً أو تلقائياً) في حال التخلي عن المنافسة.

***التوصية رقم 6***

97 نوصي الإدارة بتحديث برمجيات إدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM) بالاتحاد للسماح بمراقبة أوامر/عقود الشراء المنفذة في حال التخلي عن المنافسة.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على أن أساس ما يُبرم (التخلي أو المنافسة) ينبغي تسجيله في نظام إدارة المخاطر الاستراتيجية إذا أمكن ذلك تقنياً.

### تعزيز شفافية عملية المشتريات منخفضة القيمة

98 اكتشفنا خلال المراجَعة التي أجريناها غياب مبادئ توجيهية تغطي جميع جوانب الشراء فيما يتعلق بالمشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري.

99 وفي بعض الحالات، اكتشفنا أيضاً الاكتفاء بدعوة مورِّد واحد لإرسال عرض، وكذلك انعدام دليل على الخطوات التي اتخذها موظفو الاتحاد للبت في اختيار أفضل عرض أسعار.

***التوصية رقم 7***

100 نوصي بأن تقوم لجنة المشتريات بإعداد مبادئ توجيهية تغطي جميع جوانب عملية الشراء التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري كي تبلَّغ إلى الموظفين المعنيين. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تأخذ المبادئ التوجيهية في الاعتبار ما يلي: (1  العناصر الدنيا في طلبات الشراء؛ (2 كيفية تحديد الموردين المحتملين؛ (3 لزوم تقديم العطاءات والسعي إلى عدد أدنى من عروض الأسعار، ما لم يبرَر خلاف ذلك بشكل مناسب من جانب العميل/مقدم الطلب ويحصل على موافقة لجنة المشتريات مسبقاً؛ (4 كيفية إجراء تقييم لعروض الأسعار؛ (5 كيفية إبرام أمر/عقد الشراء.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على وضع سياسة تغطي جميع جوانب المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري. ويوافق الاتحاد على تنفيذ المناقصات (ما لم يكن الاستغناء عنها مبرراً على النحو الواجب) عادة في الحالات التي تزيد قيمتها عن عتبة دنيا معينة لم تحدَد بعد.

101 لاحظنا أيضاً أن عملية المشتريات التي تقل قيمتها عن 20 000 فرنك سويسري لم تكن دائماً حسنة التوثيق. فعلى سبيل المثال، لم يكن من الممكن دائماً فهم كيفية اختيار الموردين المحتملين. وتعذر أيضاً فهم كيفية إرسال طلب عرض الأسعار، وما إذا كانت عروض الأسعار (إن وجدت) قد وردت خلال المهلة المحددة وما إذا كانت هناك أي مراسلات بالبريد الإلكتروني.

***التوصية رقم 8***

102 نوصي بأن تكون عملية المشتريات برمتها (من ملف العطاءات إلى العقد المبرم) موثقة على النحو الصحيح لضمان المساءلة والشفافية وقابلية المراجَعة.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على أن توثَّق جميع عمليات المشتريات بشكل صحيح.

### إعلان عدم تضارب المصالح في إجراء المشتريات ذات القيمة المنخفضة

103 وجدنا أثناء المراجَعة التي أجريناها أن الموظف (العميل/مقدم الطلب) المشترك في عملية المشتريات لا يقدم أي إعلان يفيد بعدم تضارب المصالح (DACI)، في حال قلَّت قيمة المشتريات عن 20 000 فرنك سويسري.

***التوصية رقم 9***

104 نوصي بأن يوقع الموظفون المشاركون في عملية المشتريات إعلان عدم تضارب مصالح (DACI) ينص من جانبهم على غياب أي تعارض في المصالح يمكن أن يؤثر على عملية المشتريات.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على أن يقوم بعض الموظفين الرئيسيين المشاركين في عملية المشتريات بالتوقيع على إعلان عدم تضارب المصالح.

### مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة

105 لا يشير الأمر الإداري 14/06 إلى أن توثيق المناقصة ينبغي أن يحتكم إلى مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة. ولكن عندما يبدأ الاتحاد عملية المشتريات، هناك ملف مناقصة يحيل إلى مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة موضحاً قبول البائعين المحتملين بأن أي عرض يرسَل إلى الاتحاد يشكل موافقة على الالتزام بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.

106 وبدلاً من ذلك، تخلو أوامر/عقود الشراء، التي تصدر من خلال إجراء المشتريات، من طلب تأكيد من الموردين بالالتزام بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.

***التوصية رقم 10***

107 نوصي، بشأن أي مشتريات، بالحصول على بيان تأكيد خطي من المورد يؤكد التزام الشركة بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.

***تعليقات من الأمين العام***

يوافق الاتحاد على هذه التوصية ويعتزم تسجيل جميع البائعين في سوق الأمم المتحدة العالمية (UNGM). وكجزء من عملية التسجيل هذه، يؤكد البائع أنه قرأ وفهم مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.

## إطار الأخلاقيات

108 أنشئ منصب مسؤول الأخلاقيات بموجب القرار 1308 الذي وافق عليه المجلس (C09/121، الفقرة 21.3) في ديسمبر 2009. وأصبح منصب مسؤول الأخلاقيات، الذي شُغل في نوفمبر 2016، شاغراً مرة أخرى، منذ نهاية أبريل 2018.

109 وفي عام 2017، أصدر مسؤول الأخلاقيات بعض الوثائق المعنونة: مبادئ توجيهية في الكشوف المالية، ومبادئ توجيهية بشأن الهدايا في تليكوم العالمي 2017، ومذكرات توجيهية بشأن "الجوانب الأخلاقية لبعض أنشطة الحملات الانتخابية قبل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018". ومن ناحية أخرى، لم يجرِ تحديث مدونة قواعد الأخلاقيات والسياسة بشأن الحماية من الإجراءات الانتقامية منذ عام 2011. وقد استُحدثت مراسم أداء قَسَم للموظفين.

110 ونظراً إلى أن المنصب ظل شاغراً لمدة طويلة (انظر أيضاً التوصية رقم 4/2014 للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، التي تنص على أن "*اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة توصي بأن يولي الاتحاد أولوية قصوى لتعيين مسؤول أخلاقيات"*)، وأن الحضور الوجيز لمسؤول الأخلاقيات لم يتح إجراء استعراض كامل للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني، ينبغي اتخاذ إجراءات من أجل النظر في التحديثات والتحسينات المحتملة (انظر توصيتنا رقم 12/2016).

***الاقتراح رقم 101***

111 نقترح أن تباشر أمانة الاتحاد بأسرع ما يمكن في إجراءات اختيار لمنصب موظف الأخلاقيات وأن تقوم، على أساس مؤقت ومرحلي، بتعيين موظف من الفئة المهنية يمتلك المهارات اللازمة في هذا المنصب ريثما تكتمل إجراءات الاختيار.

***تعليقات من الأمين العام***

يجري استكمال الإعلان بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO). وقد حُدد المرشحون المحتملون للأجل القصير ولفترة انتقالية ويجري تقييمهم.

## مبيعات المنشورات

112 بلغ مجموع الإيرادات المتأتية من مبيعات المنشورات 19,6 مليون فرنك سويسري في عام 2017، بتسجيل زيادة بالمقارنة مع العام الماضي (19,0 مليون فرنك سويسري)، وتجاوزت هذه الإيرادات الميزانية وقدرها 18,5 مليون فرنك سويسري لعام 2017 بأكثر من مليون فرنك سويسري. وتأتي غالبية هذه الإيرادات من مبيعات المنشورات المتعلقة بالاتصالات البحرية (بما في ذلك محطات السفن والمحطات الساحلية).

113 وفي عام 2017، تحققت تحسينات في توزيع منشورات الاتحاد. وأضاف الاتحاد سبعة موزعين جدد للمنشورات المتعلقة بالاتصالات البحرية، وأُبرمت اتفاقات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنشورات الأمم المتحدة، مما أتاح الحضور الرقمي لعناوين منشورات الاتحاد في منفذي مبيعات Amazon وiBook ومنصات أخرى. وطُورت تدابير جديدة لضوابط مكافحة التزوير ونُفذت بنجاح.

# بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

114 لا يمثل الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب، وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

# جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

115 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

116 وفي عام 2017 أبلغ الاتحاد عن تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة -15,4 مليون فرنك سويسري، وهو رقم سلب‍ي ولكنه أقل من القيمة المسجلة في عام 2016 التي بلغت قيمتها الإجمالية 0,7+ مليون فرنك سويسري. وأبلغ أيضاً عن تدفق نقدي سلب‍ي من الأنشطة المالية (-0,8 مليون فرنك سويسري)، يتمثل بسداد قرض مؤسسة FIPOI. ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (31,8 مليون فرنك سويسري) اختلافاً سلب‍ياً مقارنةً بعام 2016 (45,6 مليون فرنك سويسري) بسبب انخفاض الاستثمارات بشكل رئيسي.

117 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يعادلها ارتفاعاً يبلغ 26,9 مليون فرنك سويسري في عام 2017، من 108,4 مليون فرنك سويسري في بداية السنة إلى 135,3 مليون فرنك سويسري في نهاية السنة. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من التدفق النقدي وتأكيده.

# مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2017

118 أعدّ الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2017" بما يمتثل للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما ينص المعيار على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

119 ويتضمن الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 25 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

# صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

120 تم الإبلاغ عن صندوقين في الملحق ألف3 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد وهي: *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,3 ملايين فرنك سويسري، دون اختلافات كبيرة عن عام 2016)، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,3 مليون فرنك سويسري في عام 2017 كما في عام 2016).

121 وفيما يخص *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* سُجل اعتماد إكتواري يبلغ 54 000 فرنك سويسري تحت البند  *"مزايا الموظفين"*، تماشياً مع التقييم الإكتواري الذي أجري في عام 2010.

122 وكما جاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، فإن هذه الصناديق "هي مجموعة الصناديق التي تضمن المعاشات التقاعدية للموظفين العاملين قبل 1 يناير 1960، وهو تاريخ انضمام الاتحاد إلى صندوق المعاشات المشترك لموظفي الأمم المتحدة. وفي 2017، غطى الصندوق الاحتياطي والتكميلي 24 معاش متقاعد و22 معاش أرمل؛ وقدم صندوق المساعدة المخصص لمساعدة الموظفين والمتقاعدين الذين يعانون من ظروف مالية عسيرة".

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية

123 في الملاحظة 20 على تقرير الإدارة المالية، يرد تفصيل لهاتين الفئتين من الخصوم غير الجارية: "الأموال الخارجية المخصصة" و"الأموال الخارجية قيد التخصيص". وأظهر الجدول أيضاً أموال الاتحاد المخصصة للمشاريع من خارج الميزانية.

124 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على *"أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد"*.

125 وفي الملحق ألف4 لتقرير الإدارة المالية يرد مشروع واحد يتعلق بنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووردت مشاريع الصناديق الاستئمانية في الملحق ألف5 لتقرير الإدارة المالية. وهي تموَّل من الصندوق الخاص للتعاون التقني (SFTC) - المصمم لتلبية احتياجات البلدان النامية التي تطلب مساعدة عاجلة وعلى أساس المساهمات الطوعية - وتموَّل في جزء منها عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتمول المشاريع الأخرى بمساهمات طوعية محددة (تعرض في الملحق ألف6) وتنظم بموجب اتفاقات مبرمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق ألف7 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

126 وعلى النحو الموضح في الجدول المذكور أعلاه في إطار الملاحظة 20، تناقصت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع إلى 7,0 ملايين فرنك سويسري في عام 2017 بعد أن كانت قيمتها  7,7 مليون فرنك سويسري في عام 2016. ومن ناحية أخرى، انخفضت الأموال الخارجية المخصصة للمشاريع إلى 23,0 مليون فرنك سويسري في عام 2017 بعد أن كانت تبلغ 23,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016.

127 ولم يطرأ سوى انخفاض طفيف في الأموال الخارجية، بسبب عاملين: ’1‘ زيادة المساهمات الخارجية (10,2 مليون فرنك سويسري في عام 2017، مقارنةً بمبلغ 5,4 مليون فرنك سويسري في عام 2016)؛ ’2‘ بلوغ تنفيذ المشاريع المخصصة مستوى مماثلاً لمستوى السنوات السابقة (على سبيل المثال، 10,8 مليون فرنك سويسري في عام 2017، و10,5 مليون فرنك سويسري في عام 2016).

128 وكان الانخفاض في مبالغ الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع عائداً في الغالب، كما أشارت الإدارة، إلى تكثيف الجهود في تنفيذ مشاريع مختلفة في عام 2017. وتناقصت الأموال الخارجية التي كانت لا تزال بانتظار التخصيص، في عام 2017، إلى 3,3 مليون فرنك سويسري (وكانت تبلغ 3,8 مليون فرنك سويسري في عام 2016).

# وحدة المراجَعة الداخلية (IAU)

129 يبحث هذا الجزء من تقريرنا بإيجاز العلاقة بين المراجع الخارجي ووحدة المراجَعة الداخلية.

130 ونعترف بالتعاون الذي أبداه موظفو وحدة المراجَعة الداخلية المكلّفون أيضاً بتوفير الدعم اللوجستي للمراجع الخارجي. وتقوم وحدة المراجَعة الداخلية بإطلاع المراجع الخارجي على تقارير المراجَعة وخطط المراجَعة الخاصة بها.

131 ونواصل مراقبة نشاط وحدة المراجَعة الداخلية حسبما تقتضيه أفضل الممارسات.

# متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

132 يجمع [الملحق I](#_الملحـق_1_-) جميع التوصيات والاقتراحات السابقة التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر [الملحق II](#_الملحق_II_-) متابعة جميع الاقتراحات.

133 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

# الملحـق 1 - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

|  | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العام حتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1/2016** | بالنظر إلى التوقعات بشأن التقاعد في السنوات العشر المقبلة ومخاطر إمكانية وقوع حالة من عدم الاستمرارية، نوصي بأن تعتمد الإدارة استراتيجية رسمية للتخطيط لتعاقب الموظفين، تدمج ضمن الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تحدد الأدوار والوظائف الهامة إزاء أهداف الاتحاد واحتياجاته مع وضع خطط من أجل المستقبل القريب. (نقل المعارف) وللأجل الطويل (استناداً إلى عدة أمور من بينها قائمة بالمهارات المتاحة في إطار الكفاءات الحديثة لتحديد إمكانية تولي هذه الوظائف داخلياً). | ستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بالتشاور مع دوائر المكاتب والأمانة العامة من أجل استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين ترمي إلى الحفاظ على المعارف المؤسسية وضمان الاستمرارية في الاضطلاع بولاية الاتحاد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  إن خدمة دائرة إدارة الموارد البشرية المسؤولة عن هذا الإجراء والعاكفة على تنفيذ النظام الإلكتروني الجديد لإدارة الأداء وتطويره (PMDS) تؤكد أن هذه التوصية ستنفذ في الربع الأول من عام 2018. | مستمر |
| **التوصية 2/2016** | ***عدم وجود "مبادئ توجيهية أساسية" في اللوائح المالية والقواعد المالية***  لذا نوصي بأن تقدم الإدارة إلى المجلس مقترحاً بتعديل اللوائح المالية والقواعد المالية بحيث تتسق مع المبادئ الأساسية للمشتريات الموجودة في الأمر الإداري الذي سيخضع للتنسيق. | أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية وسينظر في إعداد مقترح لتقديمه إلى المجلس. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  عملاً بهذه التوصية، عًرض تعديل للوائح المالية والقواعد المالية على هذه الدورة لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية. | مستمر |
| **التوصية 3/2016** | ***موقع السوق العالمية للأمم المتحدة***  نقر بأن الاتحاد ينشر بانتظام جميع المناقصات التي تزيد على 50 000 فرنك سويسري على موقع السوق العالمية للأمم المتحدة، ومع ذلك وسعياً لتعزيز مستوى الشفافية في عملية المشتريات، وبوجه عام، لتحقيق الهدف المتوخى من خلال ولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، نوصي بأن ينشر الاتحاد بانتظام أيضاً جميع المناقصات (بالنسبة إلى السلع والخدمات) التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري. | أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية ويؤكد أن الغرض من النشر على السوق العالمية للأمم المتحدة هو إتاحة المنافسة الدولية، وهو شرط للمناقصات التي تزيد عن 100 000 فرنك سويسري طبقاً للأمر الإداري الحالي. والممارسة الحالية المتبعة تتمثل في النشر أيضاً للمناقصات التي تزيد عن 50 000 فرنك سويسري (الأقل من 100 000 فرنك سويسري) على موقع السوق العالمية للأمم المتحدة. وعندما تستوجب الظروف ذلك، يمكن التماس المنافسة الدولية أيضاً حتى في المناقصات الأقل قيمة. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 4/2016** | إننا نوافق المراجع الخارجي للحسابات الرأي ونوصي باعتماد ما يلي**: ألف**) دليل مشتريات يغطي جميع مراحل عملية الشراء وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة بشأن الموضوع، **باء**) تدابير التنفيذ المقترنة بالسياسات والإجراءات التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويُعكف حالياً على إعداد دليل للمشتريات سيغطي جميع مراحل عملية المشتريات ويقدم إرشادات بشأن السياسات والإجراءات إلى جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 5/2016** | نوصي بالتالي بأن يعتمد الاتحاد إجراءً مكتوباً يتعين على الموظفين اتباعه في حالات المشتريات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 6/2016** | ***تعزيز شفافية عملية المشتريات***  نعترف بأن إدارة مشتريات الاتحاد تنشر بانتظام جميع إشعارات منح العقود على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (UNGM)، ولكننا، سعياً إلى تحسين مستوى شفافية عملية المشتريات، نوصي بضرورة أن يقوم الاتحاد بما يلي: **ألف**) إبلاغ جميع مقدمي العطاءات فرداً فرداً فور إقرار عملية المشتريات أو إلغائها؛ **باء**) عند الطلب، تنظيم إحاطة إعلامية مع مقدمي العطاءات غير الموفقين/المستبعدين الذين شاركوا في عملية المشتريات، من أجل منحهم إمكانية التنافس بشكل أفضل في المناقصات المستقبلية؛ **جيم**) إبلاغ الباعة غير المتوفقين خلال الإحاطة الإعلامية بأسباب عدم اختيار عطاءاتهم. | دأب الاتحاد على توجيه رسائل تأسف (رسائل إلكترونية فيما يتعلق بالعطاءات التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري) إلى جميع الباعة غير المتوفقين لإبلاغهم بعدم اختيار عطاءاتهم. وتدعو وثيقة تقديم العطاء الباعة إلى التماس معلومات بشأن تقييم عطاءاتهم. ويقبل الاتحاد التوصية الداعية أيضاً إلى إبلاغ الباعة في رسالة التأسف بأن بإمكانهم طلب معلومات عن تقييم عطاءاتهم وأن من الواجب إدراج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 7/2016** | نوصي بأن يضمن الاتحاد تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق (أو الامتثال/عدم الامتثال) بشكل واضح ومتسق في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات. | دأب الاتحاد على تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق بشكل واضح في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات، وتحدد هذه المعايير قبل إصدار هذه الدعوات. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 8/2016** | ***تعزيز دور لجنة التقييم***  سعياً إلى تنفيذ عملية المشتريات بطريقة عادلة وشفافة ومراعاةً لمبدأ أفضل قيمة مقابل المال المدفوع، نوصي بالتالي: **ألف**) ينبغي للجنة التقييم أن تطبق خلال عملية التقييم معايير وطريقة التقييم على النحو المحدد مسبقاً في وثيقة الالتماس/ملف المناقصة. ونرى، إضافةً إلى ذلك، أن المعيار المنصوص عليه في طلب تقديم مقترحات والذي يفيد بأن "توفر مقدمي العطاءات في منتصف نوفمبر (2012) سيكون معياراً هاماً للاختيار" غير ملائم لأن بإمكانه تقييد المنافسة من خلال الحد من مشاركة الباعة الآخرين في عملية المشتريات (في الواقع، لم يكن العقد في المشتريات المراجَعة موقعاً سوى في فبراير 2013)؛ **باء**) ينبغي للجنة التقييم أن تعد تقارير تقييم واضحة تلخص النقاط التقنية والتجارية المقدمة في العطاءات من أجل الحصول على تصنيف واضح للعطاء الموصى به للعقد وفقاً للمعايير المحددة في ملف المناقصة؛ **جيم**) في حالة وجود استثناءات من مبدأ الرفض التلقائي للعروض الواردة في وقت متأخر، ينبغي أن يحدد الأمر الإداري بوضوح الحالات التي تنطبق فيها هذه الاستثناءات. | دأب الاتحاد على تحديد معايير التقييم ومنهجيته قبل إصدار أي مناقصة وأن تعرض تقارير التقييم الناتجة عن ذلك بوضوح النقاط الممنوحة لكل مقدم عطاء والتصنيف الذي حصل عليه. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 9/2016** | ***تعزيز التقييم التقني الإلزامي***  نوصي فيما يتعلق بطلب تقديم مقترحات، على النحو المتوخى في أفضل ممارسات الأمم المتحدة، بألاّ يُنظر سوى في المقترحات التي تفي بالشروط (أو النقاط) الإلزامية والدنيا لأغراض التقييم التجاري وألاّ تقيَّم العطاءات التجارية المقدمة من الباعة الذين يعتبَرون غير ممتثلين تقنياً لمواصفات المناقصة. | دأب الاتحاد على عدم تقييم سوى المقترحات التجارية التي يقدمها الباعة الممتثلون تقنياً. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 10/2016** | ***مراقبة أداء الباعة***  نشاطر مراجع الحسابات الداخلي الرأي ونوصي بتحديد تقييم لأداء البائع بهدف رصد أداءه وقياس الإنجازات الفعلية للعقد من حيث الجودة والتسليم ودقة التوقيت ومراقبة التكاليف والتقيد بالاختصاصات أو كراسة الشروط، وكذلك جميع مؤشرات الأداء الأخرى المحددة في العقد. | يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويجب إدراج سياسة بشأن إدارة أداء الباعة في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **التوصية 11/2016** | نوصي الإدارة بأن تعتمد سياسة بشأن أخلاقيات المشتريات والممارسات المتعلقة بالغش والفساد وأن تقدم تعريفاً لمصطلح "تضارب المصالح" في الاتحاد. | يقبل الاتحاد هذه التوصية وسيعدّ سياسة من هذا القبيل بغرض اعتمادها. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  تقدمت الصياغة بشأن سياسة مكافحة الاحتيال والفساد والممارسات المحظورة الأخرى. ويُتوقع أن تتضمن هذه السياسة تعريفاً لتضارب المصالح. وتدور مشاورات داخلية بشأن مشروع هذه السياسة. | مستمر |
| **التوصية 12/2016** | ***إطار الأخلاقيات***  يُعكف حالياً من خلال مكتب الأخلاقيات على إجراء استعراض شامل للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني. وإلى جانب هذا الاستعراض، نوصي بأن تقوم الإدارة بتحديث وتعزيز الأحكام القانونية المتعلقة بمسائل الأخلاقيات والامتثال التام لها، لا سيما في المجالات الرئيسية من قبيل المشتريات وتوظيف الموارد البشرية (انظر أيضاً التوصية رقم 11). وينبغي الاسترشاد في ذلك بالرجوع إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، حسبما تقتضيه احتياجات الاتحاد وظروفه المحددة. | يقبل الاتحاد هذه التوصية التي تتوافق مع استراتيجية الأخلاقيات العامة التي يتبعها كل من الإدارة ومكتب الأخلاقيات. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  يُتوقع أن يتناول مشروع السياسة المشار إليها أعلاه لمكافحة الاحتيال والفساد والممارسات المحظورة الأخرى بعض العناصر المحددة في هذه التوصية. وقد قُدمت الصيغة النهائية لمشروع هذه السياسة كي تعلق عليها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة في اجتماعها الذي عقد في مارس 2018، ويجري وضع اللمسات الأخيرة عليها لإصدارها. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب الأخلاقيات ملاحظات توجيهية لتطبيق الإطار القانوني الحالي على بعض الحالات المحددة، وكان يعمل مع مكاتب أخرى لاستكمال برنامج تعلم إلكتروني إلزامي للأخلاقيات. ويجري النظر أيضاً في تحسين الجوانب الأخرى للإطار القانوني للقضايا المتعلقة بالأخلاقيات، وخاصةً عندما تُستكمل السياسة المذكورة أعلاه. | مستمر |
| **التوصية 1/2015** | ***ضرورة تعزيز دقة سجل الأصول***  نوصي بهذا الصدد أن تبادر الإدارة إلى زيادة جهودها لتحديد الأصول الثابتة الموجودة في الاتحاد وتسميتها وتحديد قيمتها، للحصول على سجل أدق للأصول، من خلال إجراءات وعمليات تحفز التنسيق بين الإدارات المختلفة. | ستواصل الأمانة الجهود التي تبذلها بالفعل لضمان تسجيل جميع الأصول في قواعد البيانات ذات الصلة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أجريت تحسينات من خلال التعاون الوثيق بين الدوائر المختلفة من حيث اتساق البيانات في وحدتي SAP المعدّتين لمحاسبة الأصول وإدارة المعدات في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أمر إداري بشأن جرد معدات الاتحاد وحفظها.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  تمت الآن مزامنة البيانات المختلفة في نظام معدات SAP ووحدة SAP لإدارة الأصول. بيد أن مطابقة البيانات هي ممارسة دائمة ومنتظمة ستستمر الإدارات المعنية في القيام بها. | مستمر |
| **التوصية 2/2015** | ***ضرورة مراجَعة معاملات الاستهلاك***  نوصي بهذا الصدد بأن تراجع الإدارة عمر الفئات المختلفة والاستهلاك الذي تتعرض له، بناءً على ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يخص الفئات المحدثة، سيتوجب تعديل صافي القيم الدفترية المتبقية الخاصة بها. | ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أُجريت دراسة بشأن العمر النافع فيما يتعلق بالمنظمات الدولية الأخرى التي يوجد مقرها في جنيف. ويجري النظر في التغيير المحتمل في بعض أعمار الفئات، وقرار تنفيذ هذه التوصية مرتبط ببناء المبنى الجديد للاتحاد.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  لا توجد | مستمر |
| **التوصية 3/2015** | ***ضرورة التقدم في تنفيذ "إدارة الأصول الثابتة"***  نعتبر أنه ينبغي تحسين إطار إدارة الأصول، وبالتالي، نوصي الإدارة بما يلي: ’1‘ النظر في جدوى تقييم وضع الأصول ومستوى استخدامها؛ و’2‘ رصد تقادم البنود بانتظام لأغراض منها تقييم دقة سجل الأصول؛ و’3‘ تطبيق هذه العمليات والإجراءات على جميع دوائر الاتحاد ومكاتبه الإقليمية. | ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة وستقدم تقريراً بشأن النتائج والاستنتاجات إلى المراجع الخارجي. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أجريت دراسة مفصلة في 2016 بشأن مستوى استخدام الأصول التي تقع تحت مسؤولية موظفي الاتحاد، مما جعل من الممكن تحديد المعدات المتقادمة بشكل كبير بغية تحديث سجلات المحاسبة. ويجري إعداد إجراءات جديدة لإدارة المعدات وحمايتها في المقر والمكاتب الإقليمية.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  استُكملت دراسة مفصلة في عام 2017 بشأن عهدة الأصول لدى موظفي الاتحاد. ونُشر أمر إداري جديد رقمه 17/10 في سبتمبر 2017 من أجل تحديد شروط شراء واستبدال وإعادة تخصيص معدات تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى عملية التسليم والاسترداد. | مغلق |
| **التوصية 4/2015** | نظراً إلى الغرض المنشود من التقييم المنصوص عليه في المعيار IPSAS 25 وإلى التوجهات المحددة في الفقرات 92 إلى 94 من هذا المعيار، نوصي بأن تطلب الإدارة من الفريق المعني بالدراسة الإكتوارية، في السنوات القادمة، استخدام معدل خصم يساوي عائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل***.*** | تحيط الإدارة علماً بهذه التوصية وستناقش المسألة مع الفريق المعيّن لإجراء الدراسة الإكتوارية بغية تحديد الطريقة الأنسب، مع أخذ أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة بعين الاعتبار. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  تم اختيار خبير إكتواري جديد تبعاً لدعوة إلى تقديم العطاءات. ونوقش هذا الموضوع معه أخذاً بعين الاعتبار التوصية التي أعدها فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وقدمها إلى الجمعية العامة في ديسمبر. وتستند هذه التوصية إلى عمل فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، الذي اتفق، من حيث المبدأ، على أن يُحدد في كل سنة منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة لكل من العملات الثلاث التي تُدفع بها، في أغلب الأحيان، مزايا التأمين الصحي وهي: الدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  عملاً بتوصية التنسيق التي نوقشت في فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، استُخدم في تقييم عام 2017 منحنى العائدات لثلاثين سنة من أجل سندات الشركات عالية القيمة بالفرنك السويسري. | مستمر |
| **التوصية 3/2014** | نوصي الإدارة بإجراء دراسة مراجَعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض السلامة المالية للاتحاد للخطر على المدى الطويل من جراء احتياطات خطة التأمين الصحي. بيد أنه بالنظر إلى أن الانتقال إلى النظام الجديد لا يزال جارياً، يتعين إجراء هذه الدراسة بعد الانفصال عن الصندوق SHIF وبعد توفر بيانات كافية في إطار الخطة CMIP، وليس قبل نهاية عام 2016 بأي حال. وتحل هذه التوصية محل التوصيتين السابقتين رقم 6/2012 ورقم 3/2013، اللتين تعتبران مغلقتين. | يُحاط علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة إكتوارية كاملة وفقاً للتوصية. | عملاً بالتوصية، ستُجرى دراسة إكتوارية كاملة في نهاية عام 2016 بناءً على البيانات والنتائج التي ستتمخض عنها خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP).  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ستدرج متطلبات هذه الدراسة في الدراسة الإكتوارية الرئيسية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (التوصية (2/2014.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** تم اختيار خبراء إكتواريين جدد لأداء دراسة إكتوارية كاملة لخطة التأمين الصحي. وسيُعلن عن نتيجة الدراسة الكاملة في منتصف 2017.  **التحديثات حتى ديسمبر 2017**  بدأت المناقشات مع الخبير الإكتواري بالفعل، وينبغي إرسال النتيجة النهائية للدراسة الإكتوارية الكاملة إلى الاتحاد في بداية العام المقبل لتقديمها إلى المجلس في دورته التالية من خلال وثيقة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI).  **التحديثات حتى أبريل 2018**  ستجري مناقشة أخيرة لعرض نتيجة سيناريو مختلف خلال شهر مايو 2018. | مستمر |
| **التوصية 4/2014** | نظراً إلى الحاجة إلى تدابير علاجية، يمكن للمجلس النظر في هذه الأدوات: ونوصي الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وفي الأجل الطويل. | يعد تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول فضلاً عن الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، الشاغل الرئيسي للاتحاد ويجري رصده بدقة. وهذه الأدوات المذكورة أعلاه، أُخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى عند تخطيط الانتقال إلى الخطة CMIP وعند إعداد ميزانية فترة السنتين 2015-2014 والخطة المالية للفترة 2019-2016، فضلاً عن ميزانية فترة السنتين 2017-2016، التي ستعرض على المجلس أثناء دورته لعام 2015. والمراقبة المستمرة لنتائج الخطة CMIP مع التواصل الاستباقي المنتظم مع جميع أصحاب المصلحة وإدخال التعديلات المقترحة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، من شأن كل ذلك أن يمكن من التمويل على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. | تتابع الإدارة هذه التوصية وتراقب بعناية الأدوات المختلفة لضمان السلامة المالية للاتحاد.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا تزال الإدارة تراقب الأدوات بعناية وستقوم باستعراضها وتعديلها استناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية العالمية التي أُجريت في نهاية 2016. وتقدم إدارة الاتحاد في كل سنة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI). وسيواصل الاتحاد التركيز على الحد من التكاليف مع مورّد الخدمة وقد اقترح زيادة في النسبة المئوية لمساهمات الأعضاء في الخطة CMIP ومساهمات الاتحاد في ميزانية 2017-2016، من أجل ضمان تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.  **التحديثات حتى ديسمبر 2017**  كجزء من الدراسة الإكتوارية الكاملة، تُدرس جميع الأدوات وتراقَب بعناية. وسيُحسب تأثيرها على المدى الطويل من خلال الافتراضات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل الاتحاد تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  سيستمر الاتحاد في تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية مدة الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية وكذلك من خلال مخصصات الميزانية المقررة.  واستناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيراجع الاتحاد الأدوات الرئيسية لضمان استدامة الخطة. | مستمر |
| **التوصية 3/2012** | ***"حق الانتفاع بالأرض"***  بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "حق الانتفاع بالأرض" الذي منحته دولة جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة.  قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس. وسيقوم فريق العمل بدعم من الأمانة العامة بدراسة حالة مباني مقر الاتحاد، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُدِّمت حتى الآن وأي مقترحات أخرى من الدول الأعضاء، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس في 28 يناير 2015.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ما زال فريق العمل التابع للمجلس يعمل على الخيارات المطروحة لمباني مقر الاتحاد على المدى الطويل. وعُقد اجتماع ثان في 28 سبتمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** قرر المجلس بموجب مقرره 588، الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى جديد من شأنه أن يشمل أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج وأن يكمّل مبنى مونبريان. وفي هذا السياق، سيتعين إعادة التفاوض مع السلطات السويسرية بشأن "حق الانتفاع بالأرض" الذي يتمتع به الاتحاد حتى 2079 بالنسبة إلى جميع مبانيه. ومع ذلك، حصل الاتحاد بالفعل على ضمانات من السلطات السويسرية تفيد بأن الشروط الممنوحة حالياً للاتحاد لا يمكن أن تُخفف وأن الموعد النهائي المحدد في عام 2079 لن يُناقش بأي حال من الأحوال. وسيُنشأ في أوائل 2017 فريق عمل يتألف من ممثلين عن الاتحاد وكانتون جنيف (صاحب الأرض) والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) لكي يناقش مسألة "حق الانتفاع بالأرض" على وجه التحديد.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  عقد فريق عمل المعني بالاتحاد الدولي للاتصالات/البلد المضيف المعني بحق الانتفاع بالأرض اجتماعه الأول في 15 نوفمبر 2017. وركزت المناقشات على العناصر التالية:  (1 ينبغي ألا يتأثر توزيع مساحات الأرض، وفق الاتفاق، ببناء المبنى الجديد؛  (2 عرض قدمه ممثلو البلد المضيف عن "حق الانتفاع بالأرض" الساري بموجب التشريع السويسري الجديد الصادر مؤخراً.  وقد سبق أن حصل الاتحاد على تأكيد بأن المدة الحالية لحق الانتفاع بالأرض (الممتدة حتى عام 2079) لن يُطعن فيها على الرغم من التنظيم الجديد الذي يحدد مدة الحق القصوى بخمسين سنة.  وقد تلقى الاتحاد أيضاً تأكيداً بأن العناصر الأساسية للحق، مثل الانتفاع المجاني بالأرض لن يُطعن فيها.  (3 وصاغ البلد المضيف نموذجاً بشأن "حق الانتفاع بالأرض". وسيُرسل هذا النموذج سريعاً إلى الاتحاد كي يستعرضه ويعلق عليه. وأكد ممثلو البلد المضيف استعدادهم للدخول في مناقشات بشأن أحكام هذا النموذج.  (4 وينبغي في الحالة المثالية استكمال مشروع "حق الانتفاع بالأرض" بحلول أكتوبر 2018. | مستمر |
| **التوصية 4/2012** | ***تدوين الأصول في السجل***  […] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لن يعثر عليه أثناء عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.  **في نهاية عام 2014** انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** سيُعرف مستوى تحديد الأصول التي لم يُعثر عليها عند استكمال مخزونات الجرد الفعلي في 31 ديسمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** شهد وضع الأصول المستردة في 31 ديسمبر 2016 تحسّناً بالمقارنة مع 2014 والسنوات السابقة. وبُذلت الجهود ذاتها خلال 2016. وعلى سبيل المقارنة، بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2012، مقدار 392 744 فرنكاً سويسرياً بالمقارنة مع 22 024 فرنكاً سويسرياً في 31 ديسمبر 2016.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2017 29 792 فرنكاً سويسرياً، ويعود 3’901 فرنكاً سويسرياً منها إلى فترة عام 2016.  وسيستمر البحث في السنة المالية 2018 لاسترداد أكبر عدد ممكن من الأصول الموجودة في غير مكانها. | مستمر |
| **التوصية 10/2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***  رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يُسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين في نقطة النفاذ إلى الخدمات بالنسبة إلى إدارة الموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل 2013.  ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2015:** تم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء هذه الأداة. ونظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية هو الآن قيد التشغيل.  وتتركز المرحلة التالية من الممارسة المتعلقة بأعمال HRAD (خدمة E&B) بصورة رئيسية في الاتجاهين التاليين:  (1 تخفيض مواقع الخزن السابقة (الخزائن والأدلة المحوسبة) لإعادة توجيه تدفقات وثائق المحفوظات إلى نظام الملفات الإلكترونية.  (2 تخفيض عدد الوثائق الورقية بواسطة طرائق العمل المعدلة (التكرار، التراكب، الطباعة غير الضرورية، إلخ...). وسوف يكون هناك دائماً وثائق ورقية لأن الوثائق الأصلية الموقعة يجب أن تحفظ لأسباب قانونية ولتأكيد دقة المعلومات المسجلة في برمجية SAP‑ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** إن الرقمنة جارية. وتقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بعملية استعراض أساسية لجميع إجراءاتها وتدفق وثائقها بغية إنشاء هيكل إلكتروني لإدارة المعلومات يكون مركزياً ومنظماً وآمناً، من أجل دعم تقديم الخدمات الخاصة بالموارد البشرية.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا يزال المشروع جارياً. ويعمل موظف واحد من دائرة إدارة الموارد البشرية على هذا المشروع كما هو متوقع.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  اكتمل العمل التحضيري لترحيل البيانات. ولكن يلزم إجراء مزيد من المناقشات مع دائرة خدمات المعلومات لتنفيذ معمارية ونظام منيعين لإدارة المعلومات، بما في ذلك إمكانية الربط مع نظام SAP-HR ERP. | مستمر |

# الملحق II - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان مراجَعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح 1/2016** | ***المسؤولية المالية***  نقترح بالتالي النظر في إمكانية وضع إجراء لاسترداد أي مبالغ قد تقضي المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولي بأن يدفعها الاتحاد لموظف بسبب سوء سلوك خطير من جانب موظف آخر. | نوافق على هذا الاقتراح. وستوجه إدارة الاتحاد انتباه الموظفين على جميع المستويات إلى العواقب الممكنة، خاصةً فيما يتعلق بالمسؤولية المالية المحتملة، لسوء السلوك الخطير إزاء موظف آخر، وستتخذ التدابير المناسبة ضمن إطارها التنظيمي. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  أحاطت إدارة الاتحاد علماً بهذا الاقتراح. ونقترح إغلاق هذا الاقتراح. | مغلق |
| **الاقتراح 2/2016** | ***اعتماد دليل مشتريات وإجراء مقنن في الاتحاد***  علاوةً على ذلك، نقترح أن يراجع الاتحاد العتبة المحددة لالتماس ثلاثة عروض على الأقل من أجل ضمان الإدارة المالية السليمة للعملية. | يوافق الاتحاد على هذا الاقتراح. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  قيد الإنجاز.  تجري صياغة دليل المشتريات. | مستمر |
| **الاقتراح 3/2016** | ***الإفصاح عن الميزانية المتاحة لتقديم إرشادات بشأن العروض***  سعياً إلى زيادة المنافسة وتفادي الاستبعاد التلقائي للباعة، نقترح أن يقوم الاتحاد، عندما يقرر الشروع في عملية مشتريات تخصص موارد محدودة لشراء سلع أو خدمات، بالإفصاح عن الميزانية القصوى المتاحة، عند الاقتضاء. | يوافق الاتحاد على هذا الاقتراح وسيفصح عن الميزانية القصوى، عند الاقتضاء. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  يوافق الاتحاد باستمرار على هذا الاقتراح وسيفصح عن الميزانية القصوى، عند الاقتضاء. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا الاقتراح سيُدرج في دليل المشتريات الجاري إعداده. | مغلق |
| **الاقتراح 4/2016** | ***المنشورات***  بهدف الحد من تكاليف المنشورات وفي الوقت نفسه زيادة الإيرادات المتأتية من مصدر التمويل هذا، نقترح بالتالي بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة النسبة المئوية من المبيعات للمنشورات الصادرة بأنساق رقمية. | يوافق الاتحاد على الاقتراح ويؤكد السعي نحو تحقيق هذا الهدف من أجل الحد من التكاليف غير الضرورية. | **التحديثات حتى أبريل 2018**  من بين العناوين الأربعة المملوكة للاتحاد الأكثر مبيعاً، والتي تمثل مجتمعةً %90 من إجمالي الإيرادات السنوية من منشورات الاتحاد، يتوفر الآن اثنان فقط في شكل رقمي (القائمة الرابعة والقائمة الخامسة).  وأدى الكف عن إنتاج المزيد من النسخ المطبوعة إلى خفض كبير في التكاليف.  وفيما يتعلق بالمنشورين الآخرين الأكثر مبيعاً (الدليل البحري المكون من مجلدين ولوائح الراديو المكونة من أربعة مجلدات)، ما برح الاتحاد يراقب بمزيد من العناية كميات الإنتاج المطبوعة استناداً إلى ما يفضله العملاء في بياناتهم.  وعلى الرغم من إتاحة المنشورات في الوقت نفسه في شكل رقمي، إلا أن الطلب عليها لا يزال كبيراً في سوق الشراء بالنسخ الورقية التقليدية. | مغلق |
| **الاقتراح 1/2015** | ***شطب الأصول***  نقترح أيضاً تحسين إدارة الأصول فيما يتعلق بالبيع والهبات، بوسائل منها على وجه الخصوص تحسين الإجراءات إلى الحد الأمثل من خلال إنشاء لجنة مخصصة مثلاً. وقد يكون أيضاً من المفيد أن يُنظر، بعد إجراء تقييم للتكاليف/المنافع، في إمكانية تبادل الأصول بين الدوائر والمكاتب الميدانية، قبل تقرير شراء بند جديد. | ستنظر الأمانة في جدوى هذا الاقتراح وستدرس عدة خيارات منها إنشاء لجنة داخلية أو تسيير العمل بوسائل إلكترونية أو اتخاذ إجراءات داخلية مماثلة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: كُرس جزء كبير في 2016 للقيام بعمليات تحقق معمقة من أجل تحديث سجلات المحاسبة والاضطلاع بالإلغاء اللازم وذلك بالتعاون مع دائرة خدمات المعلومات والمستعملين.  وتُبذل جهود كذلك لتشجيع تبادل وإعارة الأصول داخل الدوائر والقطاعات.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  يجري تطبيق مراقبة صارمة لتحسين إدارة الاستخدام الرشيد لمعدات الاتحاد بين الدوائر المختلفة. | مغلق |
| **الاقتراح 2/2015** | ***الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية***  نقترح بالتالي أن تواصل إدارة الاتحاد استعراضها لاتفاقات البلد المضيف السارية لغرض إضفاء طابع رسمي على "الممارسات المتفق عليها" وتحديد المزايا التي تجنى من هذه الاتفاقات، من أجل تعزيز دور الاتحاد وحماية أصوله. | إن الاقتراح رقم 2 اقتراح مقبول ويجري تطبيقه على أرض الواقع منذ سنوات عدة وسيظل يطبق في المستقبل.  وبالتالي، فقد أبرم في عام 2013 اتفاق محدد لمكتب المنطقة في هندوراس الذي لم يكن يعتمد على أي اتفاق.  وعلى نحو مماثل، ينبغي في المستقبل القريب توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد حالياً على أي اتفاق رسمي)؛ وقد أعطى الطرفان موافقتهما المبدئية على مشروع الاتفاق باستثناء فقرة واحدة لا تزال معلقة بسبب مشاورات داخلية تجرى في حكومة إندونيسيا. وقد يتم أيضاً عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي.  والغرض من المفاوضات الجارية فيما يخص المكاتب الميدانية التي لا تعتمد على اتفاق رسمي مع البلد المضيف هو تقنين الممارسات السائدة بإبرام اتفاق مع البلدان المضيفة المعنية. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: تم توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد على أي اتفاق رسمي) في أبريل 2017 بعد 8 سنوات من المفاوضات. وقد يتم عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق مع البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  لا توجد | مستمر |
| **الاقتراح 1/2014** | ***الأصول المنخفضة القيمة (LVA)***  نقترح في هذا الصدد أن تنظر الإدارة في مراجَعة حد العتبة للأصول المنخفضة القيمة، خاصةً تحديد الفئات المختلفة للبنود واستهلاكها طبقاً لعمرها النافع. | ستتم دراسة هذا الاقتراح من أجل تحليل أثر تحديد عتبات تفاضلية طبقاً لفئة الأصول الثابتة. وجدير بالذكر أن القيمة 15,2 مليون فرنك سويسري تمثل القيمة الإجمالية للأصول المنخفضة القيمة المحسوبة في وحدة الأصول الثابتة منذ تطبيق المعايير IPSAS (بما في ذلك مبلغ لموازنة التنفيذ ما قبل المعايير (IPSAS)). | ما زال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: سيُتخذ القرار على أساس نتيجة تأثير المحاسبة الذي يُدرس حالياً.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  لا يزال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم مع ملاحظة أن قيمة 15,2 مليون فرنك سويسري، التي تمثل القيمة التراكمية للأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة، لم ترتفع كثيراً منذ 1 يناير 2010. | مستمر |
| **الاقتراح 3/2014** | نقترح على الإدارة، عند الحاجة، أن تحدد مجموعة شاملة من الأدوات والأدوات الفرعية وأن تستخدم الأداة الأهم لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة ومعالجته بشكل فعّال. | تتم حالياً مراقبة خطة التأمين الصحي الجماعي بهدف التمكن في وقت مبكر من تحديد التعديلات التي تضمن تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وقد أُخذت القوى الدافعة المذكورة أعلاه في الاعتبار من أجل تحديد التعديلات ذات الصلة. وسوف يموَّل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة وفقاً للموارد المتاحة الطويلة الأجل مع مراعاة القيود المفروضة على الميزانية. | تأخذ الإدارة بهذا الاقتراح؛ وعند انتهاء الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيُنظر في نتائجها من أجل تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بشكل فعّال.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: سيُعلن عن نتائج هذه الدراسة الإكتوارية الكاملة في منتصف 2017. واستناداً إلى نتائج الدراسة، ستُحدد الإدارة الأدوات اللازمة لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بشكل فعّال.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  سيستمر الاتحاد في تمويل احتياطي التأمين الصحي بعد نهاية مدة الخدمة حسب النتائج ذات الصلة بالميزانية وكذلك من خلال مخصصات الميزانية المقررة.  واستناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيراجع الاتحاد الأدوات الرئيسية لضمان استدامة الخطة. | مستمر |
| **الاقتراح 7/2014** | نقترح على الإدارة أن تجري تحليلاً للتداعيات فيما يتعلق بضياع الخبرة ذات الصلة التي يمكن أن تترتب عن التبديل السريع للأشخاص وحالات التقاعد المتوقعة، وتحديد أولويات استراتيجية للاحتياجات المستقبلية من الموظفين في الأجل المتوسط. | أحاطت الإدارة علماً بالاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لضمان استخدام هذه القوة العاملة على نحو ملائم وبما يخدم أفضل مصلحة للاتحاد. | أ ) ما زال العمل يجري على الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA). وستشمل السياسة الجديدة العناصر التالية:  - تعريف منقح لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة؛  - تحديد مختلف فئات المهام التي يجوز أن يبرم لها عقد اتفاق خدمة خاصة مع مراعاة حجم الوظائف الأساسية/غير الأساسية، والمهام المرتبطة بالمشروع، والخبرة الرفيعة المستوى اللازمة لإجراء بحوث معينة؛  - استحداث عملية توظيف موحدة على نطاق الاتحاد؛  - وضع جدول للأجور وتحديد نطاقاتها بما يغطي شتى الاحتياجات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن الجداول الزمنية لتنفيذ العمليات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن المدة بما في ذلك الأحكام والشروط السارية لتمديد هذه العقود وتجديدها؛  - إعادة تحديد المزايا الاجتماعية المرتبطة بها والمستحقات الأخرى (مثل تكاليف السفر، وبدل الإقامة اليومي للموظفين غير المحليين، إلخ.)؛  - تحديد أداة لتقييم المخرجات.  ب) ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن إبرام العقود الداخلية وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة خاضع لإشراف موظفين معينين لهذا الغرض، للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المؤسسي.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: أُعد مشروع وقُدّم للعلم إلى المجلس في دورته لعام 2017، ريثما يُنظر فيه من خلال العملية التشاورية الداخلية العادية.  **التحديثات حتى أبريل 2018**  يجب أن تكتمل العملية التشاورية الداخلية. ولكن هناك نقاش مستمر بشأن ما إذا كان ينبغي لدائرة إدارة الموارد البشرية معالجة طلبات فرادى المقاولين كعقود فردية أو ينبغي لخدمة المشتريات أن تعالجها من خلال إجراءات شراء الخدمات. وقد تريثت دائرة إدارة الموارد البشرية في استكمال وضع هذه السياسة إلى أن يُتخذ قرار في هذا الصدد. | مستمر |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_